**الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية**

**وزارة التعليم العالي والبحث العلمي**

**جامعة محمد بوضياف - المسيلة**

**كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير**

**قسم العلوم التجارية**

**رقم:** .....

**ميدان:** العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

**فرع: علوم تجارية**

**تخصص : محاسبة وتدقيق**

**مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماستر أكاديمـــي**

**إعداد الطلبة: حويش فيصل**

**درقام رزيقة**

**تحت عنوان**

# العلاقة التكاملية لمهنة المراجعة الداخلية ومحافظ الحسابات ودورها في الحد من الفساد المالي

## ــ دراسة ميدانية لآراء المهنيين والأكاديميين ــ

**لجنة المناقشة:**

| | | |
|---|---|---|
| د بيصارعبد المطلب | جامعة المسيلة | رئيســا |
| د القري عبد الرحمان | جامعة المسيلة | مشرفا و مقررا |
| د.بدار عاشور | جامعة المسيلة | مناقشا |

**السنة الجامعية: 2017/2016**

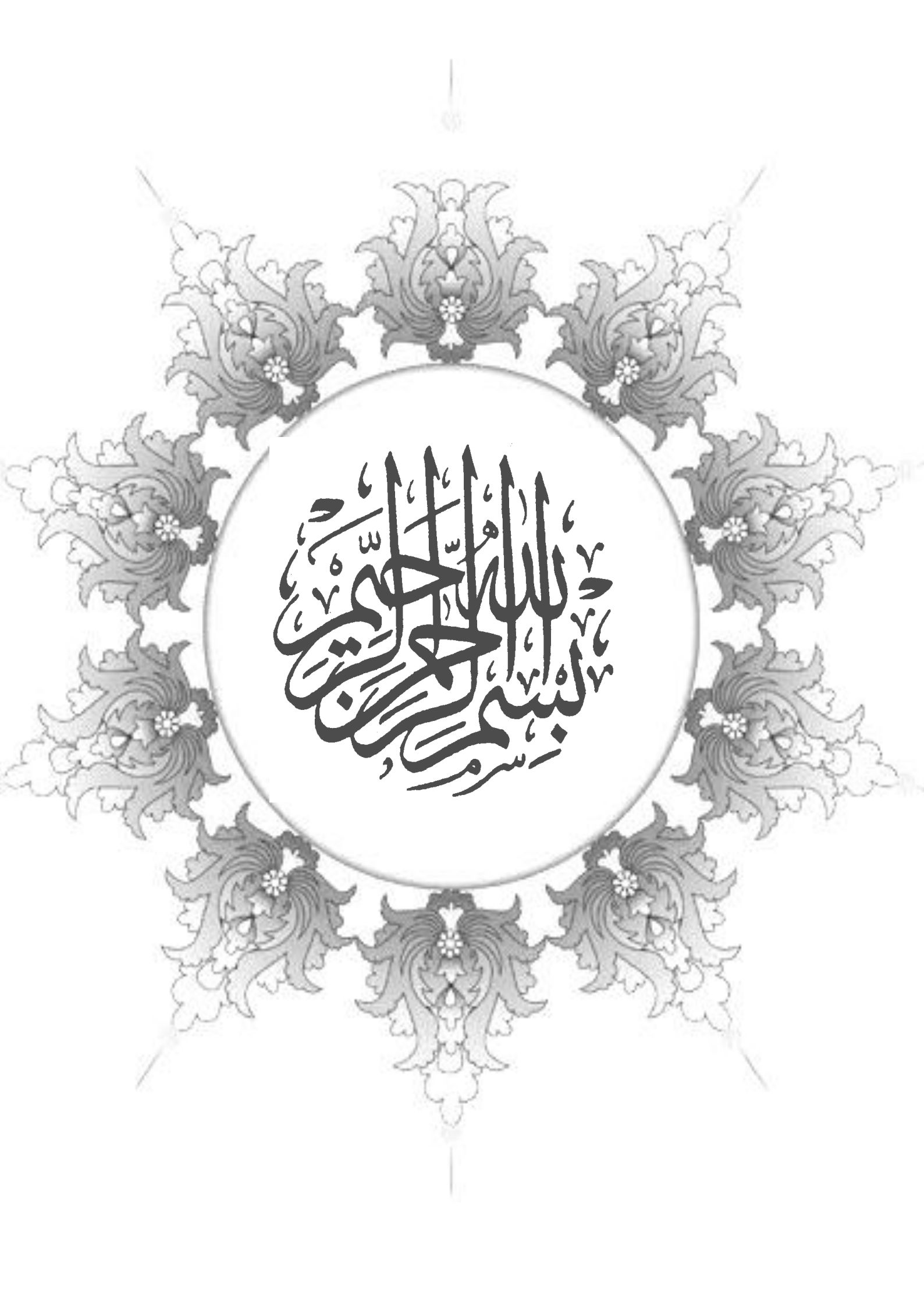
بسم الله الرحمن الرحيم

# كلمة شكر

نحمد الله الذي كل صعب بمعونته هين، وكل ضائع بتوفيقه وهدايته يتحقق، نحمده سبحانه على كل نعمة فهو للحمد أهل ونشكره على ما يسر لنا من هذا العمل المتواضع.

أتقدم بالشكر الجزيل إلى الأستاذ المشرف الفاضل "القري عبد الرحمان" على انجاز هذا العمل.

كما أتقدم بأسمى معاني الشكر إلى كل من ساهم في انجاز هذا العمل من قريب أو من بعيد ولو بالكلمة الطيبة خاصة

الأستاذ حيرش أحمد

الأستاذ بدار عاشور

# إهداء

قال الله تعالى "وقل ربي ارحمهما كما ربياني صغيرا"

إلى التي أعطتني حياتها و غمرتني بحبها وحنانها إلى التي سهرت الليالي وغمرتني بدفء نفسها وطيبة قلبها أمي الغالية "هيشور فطوم".

إلى الذي وهبني حياته وأعطاني الأمل في النجاح إلى الذي وقف بجانبي في كل صغيرة وكبيرة وعلمني معنى الرجولة أبي الغالي "محمد الطاهر".

فليحفظهما الله لي ويهب لهما الصحة والعافية إن شاء الله.

إلى كل إخوتي وأختي التي وقفت بجانبي وكانت سندا لي، فليحفظهم الله.

إلى جميع أقاربي جدي رحمه الله، جدتي، وإلى أعمامي وعماتي وأبنائهم، أخوالي وخالاتي وأبنائهم، إلى كل أقاربي من قريب وبعيد.

إلى جميع أحبابي وأصدقائي وزملائي في الدراسة

إلى كل من يعرفني من بعيد أو قريب، إلى صديقي وأستاذي وحبيب قلبي: أحمد حيرش.

فيصل

# إهـــداء

إلى من سهرت للأغفى ومرضت لأشفي تعبت لأرتاح وتكدون كل أياي جميلة.

إلى من أوقدت عيناها قناويل أضاءت دربي وفي كل مرة طرقت فيها بابي فرجت كربي.

إلى ينبوع الحنان ومبعث الأمان أمي الغالية: دوركام فريدة.

إلى الشهم المقدام الذي طالما دفعني إلى الأمام ورثني الطاعة والشجاعة، الصبر والإلحاح على النصر، يا بنيتي الدنيا عطاء

ثم فناء فخير عطاء الدنيا علم ودين ومسك فناءها فوز برضا الرب والوالدين: ورقام عثمان.

إلى جميع شقيقاتي أمينة، ويسرى، هاجر وزوجها حميط فريد.

إلى أحلى سنفور: "رتاج".

إلى أخي العزيز: محمد

إلى جميع أقاربي جدي، جدتي، عماتي، وإلى أعمامي وعماتي، أخوالي وخالاتي وخاصة نبيلة، وأولادهم : بسمة، سارة،

شيماء، زكية، فطيمة،هاجر، وإلى صديقة أمي صليحة.

إلى من قاسمت حلاوة الحياة وتزوقت عني مرارتها حبيبة قلبي: بوعزيز زوينة.

إلى جميع أحبابي وأصدقائي

إلى صديقي العزيز غرباوي أسامة

إلى كل من حمل القلم وجاد بأخص الكلمة أهدي هذا العمل المتواضع.

ريمة

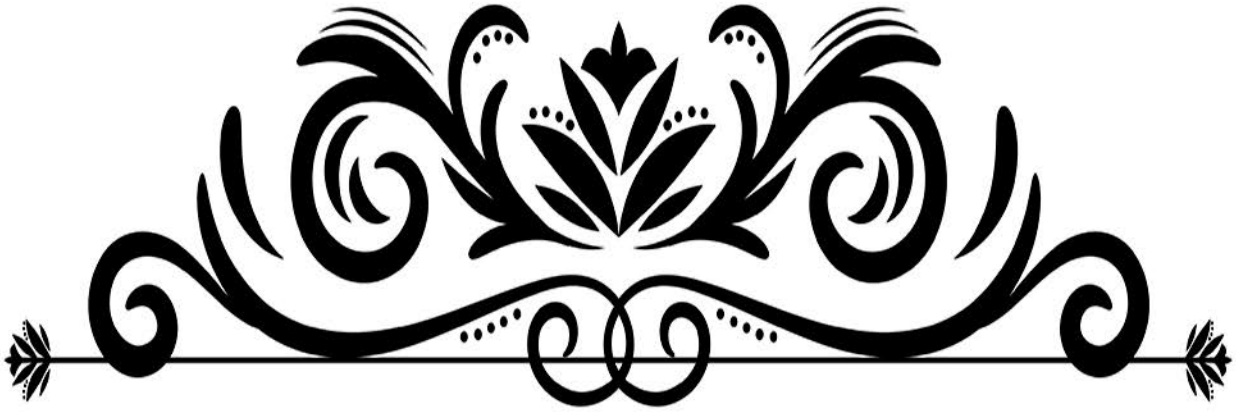

# فهرس المحتويات

| المحتوى | الصفحة |
|---|---|
| الشكر | |
| الإهداء | |
| فهرس المحتويات | |
| فهرس الجداول والأشكال والاختصارات | |
| **مقدمة عامة** | أ - ج |
| **الفصل الأول: الإطار النظري للمراجعة الداخلية ومحافظ الحسابات، الفساد المالي.** | |
| تمهيد | 05 |
| المبحث الأول: عموميات حول المراجعة الداخلية | 06 |
| المطلب الأول: لمحة تاريخية حول المراجعة الداخلية | 06 |
| المطلب الثاني: تعريف المراجعة الداخلية وأنواعها | 07 |
| المطلب الثالث: أهمية وأهداف المراجعة الداخلية | 09 |
| المبحث الثاني: الإطار النظري لمهنة محافظ الحسابات (المراجع الخارجي) | 10 |
| المطلب الأول: تعريف محافظ الحسابات وشروط ممارسة المهنة | 10 |
| المطلب الثاني: حقوق وواجبات محافظ الحسابات | 12 |
| المطلب الثالث: مسؤوليات محافظ الحسابات | 13 |
| المبحث الثالث: العلاقة التكاملية بين المراجعة الداخلية ومهنة محافظ الحسابات | 14 |
| المطلب الأول: تعريف التكامل والعلاقة بين المراجعة الداخلية والمراجعة الخارجية | 14 |
| المطلب الثاني: أوجه التشابه والاختلاف بين المراجعة الداخلية والمراجعة الخارجية | 15 |
| المطلب الثالث: مدى التكامل بين المراجعة الداخلية والمراجعة الخارجية | 16 |
| المبحث الرابع: الإطار النظري للفساد المالي | 17 |
| المطلب الأول: تعريف الفساد المالي وأسبابه | 17 |
| المطلب الثاني: أشكال الفساد المالي وأثاره | 19 |
| المطلب الثالث: سبل التخفيف من الفساد المالي | 22 |
| **خلاصة الفصل** | 23 |

| | |
|---|---|
| **الفصل الثاني: الدراسة الميدانية** | |
| تمهيد | 25 |
| المبحث الأول: منهجية الدراسة الميدانية | 26 |
| المطلب الأول: مجتمع الدراسة | 26 |
| المطلب الثاني: تصميم أداة الدراسة | 27 |
| المبحث الثاني: اختبار سلامة الاستبيان وتقنيات المعالجة الإحصائية | 28 |
| المطلب الأول: اختبار سلامة الاستبيان | 28 |
| المطلب الثاني: تقنيات وأساليب المعالجة الإحصائية | 28 |
| المبحث الثالث: عرض وتحليل نتائج عينة الدراسة | 29 |
| المطلب الأول: عرض وتحليل نتائج متغير الجنس ومتغير السن | 29 |
| المطلب الثاني: عرض وتحليل نتائج متغير المؤهل العلمي ومتغير الخبرة | 31 |
| المطلب الثالث: عرض وتحليل نتائج متغير الوظيفة الحالية | 33 |
| المبحث الرابع: عرض وتفسير نتائج فرضيات الدراسة ومناقشتها | 34 |
| المطلب الأول: عرض وتحليل نتائج الفرضية الأولى | 34 |
| المطلب الثاني: عرض وتحليل نتائج الفرضية الثانية | 35 |
| المطلب الثالث: عرض وتحليل نتائج الفرضية الثالثة | 37 |
| **خلاصة الفصل** | 39 |
| **الخاتمة العامة** | 41 |
| قائمة المراجع | 45 |
| الملاحق | |

# قائمة الأشكال و الجداول

## قائمة الجداول


| الرقم | العنوان | الصفحة |
|---|---|---|
| 01 | أوجه الاختلاف بين المراجعة الداخلية والمراجعة الخارجية | 15 |
| 02 | إحصائيات الاستمارة | 26 |
| 03 | استبيان الدراسة | 27 |
| 04 | توزيع أفراد عينة الدراسة حسب متغير الجنس | 29 |
| 05 | توزيع أفراد عينة الدراسة حسب متغير السن | 30 |
| 06 | توزيع أفراد عينة الدراسة حسب متغير المؤهل العلمي | 31 |
| 07 | توزيع أفراد عينة الدراسة حسب متغير الخبرة | 32 |
| 08 | توزيع أفراد عينة الدراسة حسب متغير الوظيفة الحالية | 33 |
| 09 | المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية وقيم اختبار الدلالة t الخاصة بالمحور الأول | 34 |
| 10 | المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية وقيم اختبار الدلالة t الخاصة بالمحور الثاني | 36 |
| 11 | المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية وقيم اختبار الدلالة t الخاصة بالمحور الثالث | 37 |

## قائمة الاشكال


| الرقم | العنوان | الصفحة |
|---|---|---|
| 01 | توزيع نسب أفراد عينة الدراسة حسب متغير الجنس | 29 |
| 02 | توزيع نسب أفراد عينة الدراسة حسب متغير السن | 30 |
| 03 | توزيع نسب أفراد عينة الدراسة حسب متغير المؤهل العلمي | 31 |
| 04 | توزيع نسب أفراد عينة الدراسة حسب متغير الخبرة | 32 |
| 05 | توزيع نسب أفراد عينة الدراسة حسب متغير الوظيفة الحالية | 33 |
| 06 | المتوسطات الحسابية والمتوسطات الفرضية الخاصة بالمحور الأول | 35 |
| 07 | المتوسطات الحسابية والمتوسطات الفرضية الخاصة بالمحور الثاني | 36 |
| 08 | المتوسطات الحسابية والمتوسطات الفرضية الخاصة بالمحور الثالث | 38 |


## قائمة الاختصارات

| | | |
|---|---|---|
| 06 | **Institute Of Internal Auditors**<br>معهد المراجعين الداخليين الأمريكي | **IIA** |

# مقـــدمة

## مقدمة

شهد العالم تطورا اقتصاديا كبيرا خاصة بعد التحولات السياسية والاجتماعية خلال القرن الماضي، مما رتب على هذه التحولات آثار مباشرة على المحيط الاقتصادي والاجتماعي للمؤسسة فقد مس حجم المؤسسات الاقتصادية التي أصبحت تتميز في الوقت الحاضر بكبر حجمها وتعقد وظائفها، لذا أصبح أمرا ملحا لإيجاد أنظمة رقابية وإدارية قوية ومتطورة تمكنها من المحافظة على وجودها، هذا ما أدى إلى اللجوء والاهتمام أكثر بالمراجعة بشقيها المراجعة الداخلية والمراجعة الخارجية باعتبارها أهم المهن التي تستخدمها المؤسسة لمراقبة أعمالها، لكن وبعد ظهور الفضائح المالية وخاصة الفساد المالي الذي بات يهدد جميع مجالات الحياة الاقتصادية صار من الضروري إيجاد وسائل أو تقنيات تساعد في علاجه أو تجفيف منابعه ومن بين هذه الوسائل المراجعة.

تعتبر المراجعة الداخلية وظيفة داخل المؤسسة الاقتصادية، يتم من خلالها مراجعة جميع الأنشطة الداخلية للمؤسسة بهدف مساعدة الإدارة للقيام بمسؤولياتها بفاعلية، ولتقديم نظرة متكاملة عن الواقع العملي من معرفة مدى قدرة المؤسسة على تحقيق أهدافها.

نتيجة لوجود بعض التجاوزات داخل المؤسسة بين المسيرين قصد تحقيق أغراضهم الشخصية على حساب أهداف المؤسسة، بدأت تظهر الحاجة لمحافظي الحسابات والتي يجب أن تتوفر فيهم جملة من الخصائص كالاستقلالية والخبرة والمهارة والتدريب لمراقبة وتقييم جميع الأمور المالية والمحاسبية وحتى الإدارية التي يقوم بها مجلس الإدارة، من أجل جعل رأيه الفني المحايد الذي يبديه حول صحة وعدالة القوائم المالية في المؤسسة ضمان لاعتماد الأطراف ذات الصلة باتخاذ قرارهم.

من هنا جاءت أهمية ودور هذه الدراسة، التي تهدف إلى شرح وتفصيل علاقة التكامل بين المراجعة الداخلية ومهنة محافظة الحسابات في الحد من الفساد المالي، ومدى أهمية ذلك على مستوى تحقيق المراجعتين لأهدافهما في الحد من الفساد المالي، وعل مستوى نجاح المؤسسة وتحقيقهما لأهدافهما.

من خلال ما تقدم وحتى نتمكن من الإلمام بموضوع الدراسة تم صياغة الإشكالية الرئيسية التالية:

**ما دور العلاقة التكاملية بين المراجعة الداخلية ومهنة محافظة الحسابات في الحد من الفساد المالي؟**

### 01ـــ الأسئلة الفرعية:

- ✓ من أين تنطلق عملية المراجعة التي يقوم بها محافظ الحسابات؟
- ✓ ما هي العلاقة بين المراجعة الداخلية ومهنة محافظة الحسابات؟
- ✓ هل تساهم المراجعة الداخلية ومحافظ الحسابات في الحد من الفساد المالي ؟

## 02ـــ فرضيات الدراسة:

للإجابة على إشكالية البحث وضعنا الفرضيات التالية:

- ✓ تنطلق عملية المراجعة التي يقوم بها محافظ الحسابات من عمل المراجعة الداخلية.
- ✓ هناك علاقة تكاملية بين المراجعة الداخلية ومهنة محافظة الحسابات.
- ✓ تساهم المراجعة الداخلية ومحافظ الحسابات في الحد من الفساد المالي.

## 03ـــ أسباب اختيار الموضوع:

- ✓ طبيعة التخصص الدراسي ومحاولة تقديم فائدة ومرجع علمي يستفيد منها ذوي الاختصاص.
- ✓ الميول الشخصي لهذا الموضوع.
- ✓ أغلبية المؤسسات تعاني من مشاكل الفساد المالي.
- ✓ الرغبة في التطرق في توسيع معرفتنا بالمراجعة الداخلية ومهنة محافظة الحسابات.
- ✓ مهنة المراجعة تبقى إلى غاية اليوم جديدة وغير معروفة في المجتمع الجزائري.

## 04ـــ أهمية البحث:

- ✓ إيجاد العلاقة التكاملية بين المراجعة الداخلية ومهنة محافظة الحسابات في الحد من الفساد المالي.
- ✓ ضرورة تضافر جهود المراجعة الداخلية ومحافظ الحسابات والدور الإيجابي الذي يلعبانه في خدمة الأطراف ذات الصلة وزيادة الوثوق في مخرجات المؤسسة.
- ✓ التعرف على خطورة الفساد المالي وما يتركه من آثار كبيرة.

## 05ـــ أهداف البحث:

- ✓ توضيح أهمية وفائدة المراجعة الداخلية ومحافظ الحسابات لصالح المؤسسة، ومدى ضرورة توفر خدمتهما معا للحد من الفساد المالي.
- ✓ توضيح مفهوم التكامل بين المراجعة الداخلية ومحافظ الحسابات في المؤسسة.
- ✓ التطرق إلى دور المراجعة الداخلية ومحافظ الحسابات باعتبارهم أدوات فعالة للحد من الفساد المالي.
- ✓ إبراز أهمية التكامل بين المراجعة الداخلية ومحافظ الحسابات ومدى مساهمتهم في الحد من الفساد المالي.
- ✓ محاولة تقديم التوصيات والمقترحات في سبيل معالجة الفساد المالي.

### 06ـ المنهج المستخدم:

استخدمنا لإعداد هذا البحث منهجين، الأول المنهج الوصفي وهذا من أجل إعداد الجانب النظري بإضافة إلى استخدام منهج دراسة الحالة من خلال تأسيس استبيان وتوزيعه على عينة الدراسة وتفريغ البيانات وتحليل النتائج باستخدام البرامج الإحصائية SPSS.

### 07ـ الدراسات السابقة:

- ✓ من بين الدراسات كذلك مذكرة ماجستير للطالب عبد السلام عبد الله سعيد أبو سرعة تحت عنوان التكامل بين المراجعة الداخلية والخارجية جامعة الجزائر 3 "الجزائر" 2010.

### 08ـ تقسيمات البحث:

- ✓ للإجابة على الإشكالية المطروحة تم تقسيم البحث إلى جزئين، جزء نظري والآخر تطبيقي حيث تناول الجزء النظري المتكون من فصل واحد والذي ينقسم بدوره إلى أربعة مباحث، تعلق المبحث الأول بعموميات حول المراجعة الداخلية من خلال عرض مراحل تطورها التاريخي، وكذلك عرض إلى أهم جوانب الإطار النظري والمتمثل في المفهوم والأنواع والأهمية والأهداف، أما المبحث الثاني فتناولنا في الإطار النظري لمهنة محافظة الحسابات (المراجع الخارجي) من حيث تعريفه وشروط ممارسة هذه المهنة وكذا حقوق وواجباته ومسؤولياته، أما المبحث الثالث والذي عنوانه العلاقة التكاملية بين المراجعة الداخلية ومهنة محافظة الحسابات فتعتبر أكثر علاقة بموضوعنا، ففي هذا المبحث تم توضيح تعريف التكامل بين المراجعة الداخلية والمراجعة الخارجية والعلاقة بينهما، وتم عرض أوجه التشابه والاختلاف ومدى التكامل بينهما، خصصنا المبحث الرابع على الإطار النظري للفساد المالي والمتمثل في التعريف والأسباب والأشكال والآثار وكذا سبل التخفيف منه.
- ✓ أما في الجانب التطبيقي فقد قمنا بدراسة ميدانية من خلال استبيان موجه لعينة من محافظي الحسابات والخبراء المحاسبيين ومحاسبيين معتمدين وأساتذة جامعيين لتوضيح وجود علاقة تكاملية بين المراجعة الداخلية ومهنة محافظة الحسابات في الحد من الفساد المالي، ولتحديد استفادة كل منهما من عمل الآخر.

# الفصل الأول

# الإطار النظري للمراجعة الداخلية و محافظ الحسابات ، الفساد المالي.

**تمهيد:**

لقد أدى التطور العلمي والتكنولوجي الذي صاحب هذا العصر إلى زيادة عدد الوحدات الاقتصادية وتعقدها، فكانت هناك حاجة ملحة من داخل المؤسسة وخارجها إلى تبني جو رقابي يحكم تسيير نشاطها بفعالية وكفاءة تضمن بيه تحقيق أهدافها ومحاولة التقليل من الانحرافات خاصة ظاهرة الفساد المالي أين أخذت تنخر في مجتمعنا، حيث أدت إلى شلل في عملية البناء والتنمية الاقتصادية والتي تنطوي على تدمير الاقتصاد والقدرة المالية وبالتالي عجز الدولة على مواجهة هذه التحديات التي قد تظهر عند ممارسة المهنة.

لذا أصبح من الضروري إيجاد حلول لتطويق هذه الظاهرة وعلاجها من خلال خطوات جدية ومحددة، وعليه تم تخصيص هذا الفصل لنتناول فيه أهم جوانب المراجعة بنوعيها الداخلية والخارجية وجانب للفساد وشكله المالي من خلال أربع مباحث، يتناول المبحث الأول عموميات حول المراجعة الداخلية، والمبحث الثاني مدخل نظري لمهنة محافظ الحسابات (المراجع الخارجي)، والمبحث الثالث العلاقة التكاملية بين المراجعة الداخلية ومهنة محافظة الحسابات، والمبحث الرابع الإطار النظري للفساد المالي.

## المبحث الأول: عموميات حول المراجعة الداخلية.

تعتبر المراجعة الداخلية إحدى الوظائف الإدارية الداخلية للمؤسسة، فهي تعمل على قياس مدى صلاحية الضوابط المحاسبية وكذا تقوم بمراقبات إدارية أخرى قصد التأكد من تنفيذ العمليات بكفاءة عالية وعن مدى الاعتماد عليها.

### المطلب الأول: لمحة تاريخية حول المراجعة الداخلية.

تعتبر وظيفة المراجعة الداخلية وظيفة حديثة نسبيا، حيث يرجع ظهورها كفكرة إلى الأزمة العالمية التي مست العالم ككل والولايات المتحدة الأمريكية بشكل خاص سنة 1929م، وهو ما دفع بالمؤسسات إلى البحث عن كل سبيل بإمكانه تخفيض ولو بالقليل في تكاليفها، فرأت في المصاريف الناجمة عن كثرة الأعمال التحضيرية التي يقوم بها المراجع الخارجي من جرد وتحليل الحسابات وغيرها تكاليف إضافية وتم اقتراح القيام بهذه الأعمال من طرف موظفين داخليين ولكن تحت إشراف المراجعة الخارجية، وهكذا ظهر المراجعين الداخليين الذين يقومون بأعمال المراجعة وهم تابعون للمؤسسة ويمثلون الأيادي المساعدة للمراجعين الخارجيين، والذين يسمحون بتحقيق الهدف الرئيسي لوجودهم وهو التخفيض من أعباء المؤسسة، وهنا تكون المفهوم للمراجعة الداخلية.[1]

ويعد أول تعريف للمراجعة الداخلية هو التعريف الصادر من معهد المراجعين الداخليين الأمريكي"**IIA**" فقد جاء فيه إن المراجعة الداخلية هي "نشاط تقييمي مستقل يوجد في منظمة الأعمال لمراقبة العمليات المحاسبية والمالية والعمليات الأخرى، من أجل تقديم خدمات وقائية وعلاجية للإدارة، داخل التنظيم للقيام بالمسؤوليات المنطوية بها بدرجة عالية من الكفاءة وذلك عن طريق توفير التحليل والتقديم والتوصيات والمشورة والمعلومات التي تتعلق بالأنشطة التي تتم مراجعتها". [2]

بالنسبة للجزائر تعتبر المراجعة الداخلية أكثر حداثة من ذلك، وتم الاعتراف بها كنشاط لا يمكن الاستغناء عنها لأول مرة في العدد الثاني من الجريدة الرسمية الجزائرية، وذلك من خلال المادة 40 الفصل الثامن من القانون رقم 88-01 المؤرخ في 23 جماد الأولى الموافق ل 12 جانفي 1988 م والمتضمن القانون

[1] بلال بن رابح، **تقييم دور المراجع الداخلي في تحسين نظام الرقابة الداخلية في المؤسسات الاقتصادية**، مذكرة ماجستير، محاسبة، جامعة بومرداس، الجزائر، 2015، ص 42.

[2] صديقي مسعود وأحمد نقاز، **المراجعة الداخلية**، الطبعة الأولى، بدون دار نشر، الجزائر، 2010، ص67.

التوجيهي للمؤسسات العمومية الاقتصادية، وكان نص المادة :"يتعين على المؤسسات العمومية الاقتصادية تنظيم وتدعيم هياكل داخلية خاصة بالمراقبة في المؤسسة وتحسين بصفة مستمرة أنماط سيرها وتسييرها".[1]

وتطورت المراجعة الداخلية تطورا ملموسا ولم تعد تلك الوظيفة التي ينحسر اهتمامها في مراجعة العمليات المالية قبل وبعد الصرف، بل تطورت الوظيفة وتطور مفهومها وأهدافها، فالمراجعة الداخلية اليوم بالمفهوم الحديث لها اتسعت وشملت أنشطة تقييم مدى فاعلية الوسائل الرقابية المختلفة بل وامتد نشاطها أكثر لتشمل التقييم الشامل للأداء التنظيمي في الحوادث المختلفة.[2]

## المطلب الثاني: تعريف المراجعة الداخلية وأنواعها.

سنحاول في هذا المطلب تقديم أهم التعاريف للمراجعة الداخلية وكذا التطرق إلى أنواعها.

### أولا: تعريف المراجعة الداخلية.

"هي وظيفة يؤديها موظفون داخل المؤسسة، وتتناول الفحص الانتقائي للإجراءات والسياسات والتقييم المستمر للخطط والسياسات الإدارية وإجراءات الرقابة الداخلية، وذلك بهدف التأكد من تنفيذ هذه السياسات الإدارية والتحقق من أن مقومات الرقابة الداخلية سليمة والمعلومات سليمة ودقيقة وكافية".[3]

تعرف المراجعة الداخلية بأنها "نشاط تقييمي داخل المشروع لخدمة إدارته، تقوم بها إدارة داخل المشروع تسمى إدارة المراجعة الداخلية، ومجالها عمليات ونظم معلومات وأنشطة وأقسام المشروع ككل".[4]

هي "نشاط تقييمي مستقل خلال تنظيم معين يهدف إلى مراجعة وفحص العمليات والقيود والمستندات بشكل مستمر كأساس لخدمة الإدارة فهي رقابة إدارية تمارس لقياس فعالية أساليب الرقابة الأخرى".[5]

والمراجعة الداخلية أداة من أدوات الرقابة الداخلية، فهي تساعد الإدارة على متابعة ومراقبة كافة عمليات وأقسام ومراكز وأنشطة المشروع.

---

[1] الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد2، السنة الخامسة والعشرون، قانون رقم 88 ـــ 01، الصادرة بتاريخ 12 جانفي 1988م، ص 36.

[2] وجدى حامد حجازى، **أصول المراجعة الداخلية ـ مدخل عملي تطبيقي**، دار التعليم الجامعي، الإسكندرية، مصر، 2010، ص 15.

[3] محمد السيد سرايا، **أصول وقواعد المراجعة والتدقيق الشامل ـ الإطار النظري المعايير والقواعد ـ مشاكل التطبيق العملي**، المكتبة الجامعية الحديثة، مصر، 2007، ص 126.

[4] عبد الفتاح محمد الصحن وآخرون، **الرقابة والمراجعة الداخلية الحديثة**، الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر، 2005، ص 262.

[5] محمد التهامي طواهر ومسعود صديقي، **المراجعة وتدقيق الحسابات ـ الإطار النظري والممارسة التطبيقية**، ديوان المطبوعات الجامعية، الطبعة الثالثة، الجزائر، 2006، ص 33.

من التعاريف السابقة نستنتج أن المراجعة الداخلية هي "عبارة عن وظيفة مستقلة بداخل المؤسسة، تعمل على تقييم ومراقبة كافة الأنشطة المحاسبية والمالية، وهي مكلفة بالفحص والتأكد من تنفيذ جميع السياسات والإجراءات اللازمة أثناء الأداء، كما تقوم بتقديم التوصيات والاقتراحات التحسينية للإدارة العليا".

**ثانيا: أنواع المراجعة الداخلية.**

هناك ثلاث مجالات مميزة لوظيفة المراجعة الداخلية، فقد يلجأ المراجع إلى تنفيذ مراجعة النواحي المالية والمحاسبية ويطلق على ذلك المراجعة المالية (المحاسبية)، كما يمكن أن تقوم الإدارة بمراجعة مباشرة تتعلق بالأعمال المختلفة التي تتم في المشروع (الإنتاج، المخزون، سياسة الأجور، التأمين ... الخ) ويطلق على ذلك مراجعة الأعمال، كما تلجأ إلى إعداد مراجعة وفحص الهيكل التنظيمي للمشروع أو أحد أقسام الإدارة وهذا ما يعرف بالمراجعة الإدارية وهي كالآتي:

أ. **المراجعة الإدارية:** هي أداة تختبر وتفحص بصورة دقيقة بناء الهيكل التنظيمي للمشروع، تقوم بفحص واختبار الخطط والأساليب الموضوعية من أجل العمليات والموارد المادية والبشرية، بهدف كشف نقاط الضعف ومحاولة معالجتها باقتراح الإجراءات المناسبة لمساعدة الإدارة على أداء مسؤوليتها بكفاءة وفعالية.

ب. **المراجعة المالية (المحاسبية):** تعتبر جزء من المراجعة ويتحدد مجالها بالمصادقة على الحسابات والفحص المستندي وفحص السجلات والدفاتر المحاسبية والإحصائية التي تستخدم في تحديد مدى دقة وسلامة العمليات والأنظمة، وتشمل على:

1. **رقابة المنتج النهائي:** تخص المستندات التنظيمية الخاصة بدورة الشراء.
2. **مراجعة لاحقة:** وتهدف إلى اكتشاف أي خطأ حدث أثناء التسجيل في الدفاتر المختلفة وبالتالي سوء التصرفات والقضاء عليها.
3. **الجرد المستمر على الأصول:** ويهدف إلى حماية الأصول والموجودات عن طريق إجراء الجرد المستمر والمفاجئ، لاكتشاف السرقة أو التلاعب أو سوء الاستعمال.
4. **مراجعة العمليات:** تقوم بمراقبة مدى حسن تطبيق الإجراءات، لذا تكون في علاقة مباشرة مع المراجع الداخلي في مهمة مراقبة السياسات المطبقة.

ت. **مراجعة الأعمال:** يهتم بمراجعة الأعمال المختلفة التي تتم في المشروع، ويهدف إلى التأكد لمدى إتباع الإدارة لنظام الرقابة الداخلية ويتضمن تقرير المراجع نتيجة مراجعته للأعمال. [1]

## المطلب الثالث: أهمية وأهداف المراجعة الداخلية.

سنحاول في هذا المطلب بلورة أهمية وأهداف المراجعة الداخلية كما يلي:

### أولا: أهمية المراجعة الداخلية.

تكمن أهمية المراجعة الداخلية في كونها رقابة فعالة تساعد في إدارة المؤسسة وملاكها على رفع جودة الأعمال وتقييم الأداء، والمحافظة على ممتلكات وأصول المؤسسة إضافة لذلك فقد ظهرت وتطورت وزادت أهميتها نتيجة لتضافر مجموعة من العوامل المتمثلة فيما يلي:

- ✓ كبر حجم المنشآت وتعدد عملياتها.
- ✓ اضطرار الإدارة إلى تفويض السلطات والمسؤوليات إلى بعض الإدارات الفرعية بالمؤسسة.
- ✓ حاجة إدارة المؤسسة إلى بيانات دورية ودقيقة لرسم السياسات والتخطيط وعمل القرارات.
- ✓ حاجة إدارة المؤسسة إلى حماية وصيانة أموالها من الغش والسرقة والأخطاء.
- ✓ حاجة الجهات الحكومية وغيرها إلى بيانات دقيقة للتخطيط الاقتصادي، والرقابة الحكومية والتسعيرة.
- ✓ تطور إجراءات المراجعة من تفصيلية كاملة إلى اختيارية تعتمد على أسلوب العينة الإحصائية.[2]

### ثانيا: أهداف المراجعة الداخلية.

لقد انحصر هدف المراجعة الداخلية في المراحل الأولى على اكتشاف الأخطاء والغش والتلاعب نتيجة لتطور الزمن، فقد تطورت أهداف المراجعة الداخلية وأصبحت أهدافها تتلخص كالآتي:

- ✓ فحص وتقييم مدى ملائمة تطبيق الرقابة المحاسبية والمالية والتشغيلية عن طريق تقييم نظم الرقابة المختلفة.
- ✓ التحقق من مدى التزام العاملين بالسياسات والخطط والإجراءات والقوانين والأنظمة ذات التأثير الهام على أعمال المنشأة.
- ✓ تحديد مدى ملائمة إجراءات المحاسبة عن الأصول ومدى كفاية الحماية والأمان لتلك الأصول.

---

[1] عبد الوهاب بن يحيى، **أهمية تحقيق التكامل بين المراجعة الخارجية والداخلية في المؤسسة**، مذكرة ماستر، محاسبة وتدقيق، جامعة محمد بوضياف، المسيلة، الجزائر، 2015، ص ص47 – 49 بتصرف.

[2] يوسف محمد جربوع، **مراجعة الحسابات بين النظرية والتطبيق**، الطبعة الأولى، مؤسسة وراق للنشر والتوزيع، عمان، 2008، ص 28.

- ✓ التحقق من مدى مصداقية وسلامة المعلومات وفحص الوسائل المستخدمة في تحديد وقياس وتبويب وتقرير مثل هذه المعلومات.
- ✓ تقيم مدى كفاءة واقتصادية استخدم موارد المنشأة والتقرير عن الانحرافات عن المعايير العملية إن وجدت، وتحليل وتوصيل ذلك إلى المسؤولين عن اتخاذ القرارات التصحيحية.
- ✓ تقييم نوعية وجودة الأداء في تنفيذ المسؤوليات المحددة.
- ✓ التوصية بالتحسينات التشغيلية. [1]

## المبحث الثاني: مدخل نظري لمهنة محافظة الحسابات (المراجع الخارجي).

إن مهنة محافظة الحسابات من المهن التي تطورت بسرعة والتي زاد في الحاجة الماسة لها، إذ يعتبر محافظ الحسابات من المهنيين الخارجيين عن المؤسسة الذي يقوم بفحص الحسابات والقوائم المالية والتأكد من مطابقتها للمعايير المقررة وكغيره من مزاولي المهن المختلفة، له حقوق وعليه واجبات وهو مسؤول أمام جهات مختلفة، لذا سنحاول التطرق إلى مختلف الجوانب المتعلقة بمحافظ الحسابات.

### المطلب الأول: تعريف محافظ الحسابات وشروط ممارسة المهنة.

سنحاول في هذا المطلب تقديم كل من تعريف محافظ الحسابات وشروط ممارسة المهنة.

**أولا: تعريف محافظ الحسابات.**

هناك العديد من التعاريف التي تناولت مفهوم محافظ الحسابات نذكر منها:

يعرف محافظ الحسابات حسب المادة 27 من القانون رقم 91-08 المؤرخ في أفريل1991 المتعلق بمهنة الخبير المحاسبي ومحافظ الحسابات المعتمد كما يلي: "يعد محافظ الحسابات كل شخص يمارس بصفة عادية باسمه الخاص وتحت مسؤولية مهنة الشهادة بصحة وانتظامية حسابات الشركات والهيئات بموجب أحكام التشريع المعمول به". [2]

عرف القانون التجاري محافظ الحسابات حسب المادة 715 مكرر 4 على أنه: "الشخص الذي يدقق في صحة المعلومات المقدمة في تقرير مجلس الإدارة أو مجلس المديرين، حسب الحالة، وفي الوثائق

[1] وجدى حامد حجازى، مرجع سابق، ص 12.

[2] الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، قانون رقم 91 ـــ 1991، العدد20، المادة 34، ص 655.

المرسلة إلى المساهمين حول الوضعية المالية للمؤسسة وحساباتها، ويصادق على انتظام الجرد وحسابات المؤسسة والموازنة، وصحة لذلك ويتحقق مندوبو الحسابات إذا ما تم احترام مبدأ المساواة بين المساهمين". [1]

ومن التعاريف السابقة نستنتج أن محافظ الحسابات هو"كل شخص يمارس مهنة المراجعة بصفة مستقلة وتحت مسؤوليته، وذلك عن طريق فحص ومراقبة حسابات المؤسسات ومختلف القوائم المالية السنوية ويصادق على صدق شرعية هذه الحسابات من ثم إبداء رأيه الفني المحايد في شكل تقارير الذي يساعد الأطراف ذات الصلة في اتخاذ القرارات".

**ثانيا: شروط ممارسة المهنة.**

لممارسة مهنة محافظ الحسابات يجب أن تتوفر في الشخص القائم بالمهمة الشروط والمؤهلات الكافية، والتمتع بالاستقلالية لأداء مهمته على أكمل وجه، والتي تتلخص فيما يلي:

- ✓ أن يكون جزائري الجنسية.
- ✓ أن يحوز شهادة لممارسة المهنة على النحو الآتي:
- بالنسبة لمهنة الخبير المحاسبي، أن يكون حائزا على شهادة جزائرية للخبرة المحاسبية أو شهادة معترفا بمعادلتها.
- بالنسبة لمهنة محافظ الحسابات، أن يكون حائزا على شهادة جزائرية لمحافظ الحسابات أو شهادة معترفا بمعادلتها.
- ✓ أن يتمتع بجميع الحقوق المدنية والسياسية.
- ✓ أن لا يكون قد صدر في حقه حكم بارتكاب جناية أو جنحة مخلة بشرف المهنة.
- ✓ أن يكون معتمدا من الوزير المكلف بالمالية وأن يكون مسجل في المصف الوطني للخبراء المحاسبين أو في الوطنية لمحافظي الحسابات وفق الشروط المنصوص عليها في هذا القانون.
- ✓ أن يؤدي اليمين بعد الاعتماد وقبل التسجيل المصف الوطني أو في الغرفة الوطنية أو في المنظمة الوطنية وقبل القيام بأي عمل، اليمين أمام المجلس القضائي المختص إقليميا لمحل تواجد مكاتبهم بالعبارات التالية:

[1] الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، القانون التجاري، مطبوعات بيرتي، الجزائر، 2007، ص 188.

"أقسم بالله العلي العظيم أن أقوم بعملي أحسن قيام وأتعهد أن أخلص في تأدية وظيفتي وأن أكتم سر المهنة وأسلك في كل الأمور سلوك المتصرف المحترف الشريف، والله على ما أقول شهيد". [1]

## المطلب الثاني: حقوق وواجبات محافظ الحسابات.

يمكن لمحافظ الحسابات أداء مهمته بكل فعالية إذا كان على دراية بالحقوق التي خولها له القانون والواجبات التي فرضها عليه، وهي موضحة كما يلي:

### أولا: حقوق محافظ الحسابات.

حتى يتمكن المراجع الخارجي من إبداء رأيه في القوائم المالية على أساس سليم مدعم بالأدلة الكافية، يكفل له القانون المنظم للمهنة مجموعة من الحقوق يمكن تلخيصها فيما يلي:

- ✓ يحق للمراجع الإطلاع على جميع الدفاتر والسجلات المحاسبية والموازنات والمراسلات والمحاضر الخاصة بالشركة محل المراجعة وبصفة عامة كل الوثائق والكتابات التابعة لها.
- ✓ يطلب من القائمين بالإدارة والأعوان التابعين للشركة كل التوضيحات والمعلومات وبإمكانه أيضا القيام بكل التفتيشات التي يراها ضرورية.
- ✓ حق الاستعانة بخبراء متخصصين عند الحاجة، لكن دون التخلص من مسؤولياته.
- ✓ حق دعوة الجمعية العامة للانعقاد في بعض الحالات الاستثنائيات.
- ✓ حق المشاركة في اجتماعات مجلس الإدارة.
- ✓ الحق في الحصول على مقابل لأتعابه، حيث تحدد الجمعية العامة أو الهيئة المؤهلة والمكلفة بالمداولات، أتعاب محافظ الحسابات في بداية مهمته. [2]

### ثانيا: واجبات محافظ الحسابات.

أ. **الأداء الشخصي للمهمة:** يقوم محافظ الحسابات بالمصادقة على حسابات المؤسسة باسمه الخاص وتحت مسؤوليته، فلا يمكن توكيل المهمة لشخص آخر غيره.

[1] الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، قانون رقم 10 ــ 01 المؤرخ في 29 جويلية 2010، العدد 42، المادة 8، ص 5.

[2] الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، قانون رقم 10 ــ 01 المؤرخ في 29 جويلية 2010، العدد 42، ص 5.

ب. **الالتزام بالسر المهني:** خص القانون محافظ الحسابات بإمكانية الإطلاع على كافة المعلومات الخاصة بالمؤسسة بما في ذلك ما يعتبر بمثابة أسرار في حدود مهامه، إلا أن هناك استثناءات نصت عليها المادة 72 من القانون 01/10 وهي:

- ✓ فتح بحث أو تحقيق قضائي.
- ✓ بمقتضى واجب الإدارة الجبائية الإطلاع على الوثائق المقررة.
- ✓ بناءا على إرادة موكليه.
- ✓ عندما يتم استدعاء محافظ الحسابات للشهادة أمام لجنة الإنظباط والتحكيم.

ج. **عدم التدخل في التسيير:** نصت المادة 23 من القانون 01/10 على أن محافظ الحسابات يقوم بفحص حسابات ووثائق الشركة ومراقبة مدى مطابقة المحاسبة للقواعد المعمول بها دون التدخل في التسيير.

د. **الكفاءة:** على محافظ الحسابات التمتع بكفاءة العلمية والعملية واكتساب معارف مختلفة في الجانب المحاسبي، وتقنيات المراجعة، والجانب الضريبي والجبائي، حتى يمكنه فهم أنظمة المؤسسة وما يحيط بها. [1]

## المطلب الثالث: مسؤوليات محافظ الحسابات.

يعتبر محافظ الحسابات على العموم مسؤولا بحسب الوسائل وليس بحسب النتائج، وهو مسؤولا مسؤولية مدنية، جنائيا وتأديبيا كالتالي:

أ. **مسؤولية مدنية:** إن محافظ الحسابات مسؤولا تجاه الشركة وتجاه الغير، وعليه تعويض الضرر المادي والمعنوي الذي لحق بهؤلاء في حالة ارتكاب أخطاء وتقصير، غير أنه لا بد من إثبات أن الضرر ناتج، بصفة مباشرة أو غير مباشرة، من تلك الأخطاء وذلك التقصير.

ب. **مسؤولية جنائية:** قد يجد محافظ الحسابات نفسه مسؤولا جنائيا، عند مخالفته بعض نصوص قانون العقوبات، في الحالات التالية، وهذا إذا استثنينا حالة عدم التصريح بالأعمال غير الشرعية لوكيل الجمهورية.

[1] أحمد حيرش، **محاضرة بعنوان: حقوق وواجبات محافظ الحسابات، تدقيق ومحافظ حسابات**، علوم تجارية، جامعة محمد بوضياف، المسيلة، الجزائر، 2016.

- ✓ تقديم معلومات كاذبة حول وضعية المؤسسة.
- ✓ عدم احترام سر المهنة.[1]

ج. **مسؤولية تأديبية:** إذا أخل محافظ الحسابات باعتباره كعضو، بواجباته حسب ما تنص عليه قواعد الجمعيات والنقابات المهنية التي ينتسب إليها فقد يتلقى المعني بالأمر إنذارا، فالتوقيت المؤقت عن مزاولة المهنة على شطب الاسم من جدول الأعضاء المرخص لهم بمزاولة المهنة. [2]

## المبحث الثالث: العلاقة التكاملية بين المراجعة الداخلية ومهنة محافظ حسابات

المؤسسة في أمس الحاجة إلى خدمات محافظ الحسابات كما أنها في أمس الحاجة إلى خدمات المراجعة الداخلية، ليس هذا فحسب بل لا بد من تضافر جهودهما والتكامل بينهما، لما لذلك من دور كبير في تحسين تسيير المؤسسة ومساعدتها على تحقيق أهدافها.

### المطلب الأول: تعريف التكامل والعلاقة بين المراجعة الداخلية والمراجعة الخارجية.

من خلال هذا المطلب سنقوم بتعريف التكامل بين المراجعة الداخلية والمراجعة الخارجية، وبيان العلاقة فيما بينهما فيما يلي:

**أولا: تعريف التكامل بين المراجعة الداخلية والمراجعة الخارجية.**

التكامل بين المراجعة الداخلية والمراجعة الخارجية يقصد به "التعاون والتنسيق بين المراجع الداخلي والمراجع الخارجي أثناء تنفيذهما لمهامهما، بما يضمن تغطية أشمل لأعمال المراجعة، وتقليل بقدر الإمكان ازدواجية الجهود، وتوزيع العمل توزيعا يحقق أهداف المراجعة بشكل عام ويعود بالفائدة على المؤسسة ".[3]

**ثانيا: العلاقة بين المراجعة الداخلية والمراجعة الخارجية.**

يجب أن يقوم مدير المراجعة الداخلية بالتنسيق بين جهود المراجعة الداخلية والمراجعة الخارجية حيث يجب أن يكون هناك تعاون كامل بين عمليهما للتأكد من مدى كفاية عمليات المراجعة وتقليل الجهود المزدوجة. ولا شك أن هناك الكثير من الصور المساعدة التي يمكن أن يؤديها المراجعون الداخليين للمراجعين الخارجيين والتي يمكن أن تأخذ أي شكل من الأشكال التالية:

---

[1] زاهرة توفيق سواد، **مراجعة الحسابات والتدقيق**، الطبعة الأولى، دار الراية للنشر والتوزيع، عمان، 2009، ص 47.

[2] عمارة عمورة، **الوجيز في شرح القانون التجاري الجزائري**، دار المعرفة، الجزائر، 2000، ص 206.

[3] عبد السلام عبد الله سعيد أبو سرعة، **التكامل بين المراجعة الداخلية والمراجعة الخارجية**، رسالة ماجستير، كلية العلوم التجارية، قسم محاسبة وتدقيق، جامعة الجزائر، الجزائر، 2010، ص96.

- ✓ التفهم التام لأساليب وطرق ومصطلحات المراجعة.
- ✓ القيام بمهام محددة معاونة للمراجع الخارجي سواء تحت إشرافه أو بدون إشرافه.
- ✓ التكامل بين مهام المراجعة الداخلية وأعمال المراجع الخارجي الأمر الذي يؤدي إلى خفض ساعات المراجعة وبالتالي خفض تكلفة المراجعة الخارجية. [1]

## المطلب الثاني: أوجه التشابه والاختلاف بين المراجعة الداخلية والمراجعة الداخلية.

توجد علاقة تكاملية بين المراجعة الداخلية والمراجعة الخارجية وهناك نقاط يتشابهان فيها غير أن هناك نقاط يختلفان فيها وهي كما يلي:

**أولا: أوجه الاختلاف.**

يمكن توضيح أهم نقاط الاختلاف بين المراجعة الداخلية ومحافظ الحسابات في الجدول الآتي:

**الجدول رقم (1): أوجه الاختلاف بين المراجعة الداخلية والمراجعة الخارجية.**

| المراجعة الداخلية | المراجعة الخارجية |
|---|---|
| تنفيذ مهمة المراجعة من شخص داخل المؤسسة(مأجور). | تنفيذ المراجعة من شخص مستقل تماما عن المؤسسة. |
| المراجعة الداخلية تعتبر اختيارية فإنشاءها يدخل ضمن إستراتجيات وأهداف المؤسسة. | المراجعة الخارجية تعتبر إجبارية على المؤسسة، فالمشروع يرخص عليها تدقيق محافظ الحسابات. |
| التدقيق في عمليات هدفه وضع تحسينات وتطبيق صحيح لسياسات والإجراءات فالتدقيق لا يقتصر على الجانب المالي فقط. | التدقيق في عمليات قصد تحديد مدى فعالية نظام المراقبة الداخلية ومصداقية المعلومات المالية. |
| من الضروري أن يكون المراجع مستقل عن الخزينة ومصلحة المحاسبة وكذا باقي وظائف المؤسسة لكنه يبقى يتبع الأوامر الصادرة عن إدارة المؤسسة. | يكون المراجع مستقل تماما عن إدارة المؤسسة في كل عمليات الفحص والتقييم. |
| مراجعة العمليات في المؤسسة تكون بصفة مستمرة، على مدار أيام السنة. | المراجعة تكون بصفة دورية، يحددها المراجع حسب برنامج تدخلاته. |

**المصدر**: عبد الفتاح محمد الصحن وفتحي رزقي السوافيري، **الرقابة والمراجعة الداخلية**، الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر، 2004، ص213.

[1] وجدى حامد حجازى، مرجع سابق، ص ص 16 - 17.

ومن أوجه الاختلافات أيضا، أن كثير من المتطلبات ينبغي توافرها في المراجع الخارجية من حيث درجة الكفاءة وتأهيل العلمي والفترة الزمنية والاختبارات الواجبة لكي يمارس المهنة.

وإضافة إلى الاختلافات الهدف ودرجة الاستقلال ومتطلبات وممارسة المهنة، يمكن القول إن المستفيد الأول من المراجعة الداخلية هو الإدارة، بينما المستفيد الأساسي للمراجعة الخارجية هم المساهمين وغيرهم من الأطراف الخارجية.

**ثانيا: أوجه التشابه**

- ✓ من حيث المصلحة المشتركة لكلا المراجع الداخلي والخارجي وجود نظام فعال للضبط الداخلي بقصد منع حدوث أخطاء وأوجه التلاعب أو الحد منها.
- ✓ أيضا كلاهما يهتم بالمراجعة المالية للعمليات التي يقوم بها المشروع لذلك من المصلحة المشتركة لكلاهما وجود نظام محاسبي ملائم يعمل على توفير المعلومات لإعداد القوائم المالية يترتب على ذلك أن كلاهما
- ✓ يعتمد على نظام الضبط الداخلي وعلى فحص سجلات محاسبية وأيضا تحقيق عناصر وقيم الأصول والالتزامات وبنود الحقوق الملكية. [1]

## المطلب الثالث: مدى التكامل بين المراجعة الداخلية ومهنة محافظ الحسابات.

رغم الاختلاف بين المراجعة الداخلية والمراجعة الخارجية إلا أن المؤسسة بحاجة ماسة إلى كلاهما فهما متكاملتان حيث تعتمد الثانية إلى حد كبير على الأولى، كما تحدد مدى سهولة أو صعوبة تطبيق المراجعة الخارجية بمدى جودة أو عدم جودة الرقابة الداخلية والمراجعة الخارجية مكملة للمراجعة الداخلية نظرا لاستقلالية وموضوعية المراجع الخارجي.[2]

[1] عبد الوهاب بن يحيى، مرجع سابق، ص ص71 – 72.

[2] محمد بوتين، **مراجعة ومراقبة الحسابات من النظرية إلى التطبيق**، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1999، ص ص 24 – 25.

## المبحث الرابع: الإطار المفاهيمي للفساد المالي.

يعتبر الفساد المالي من أحد الظواهر التي تهدد جميع مجالات الحياة، ما هو إلا ذلك السلوك المنافي للأخلاق والقوانين من أجل تحقيق المصلحة الخاصة في ظل الظروف المحيطة به وتنوع أسبابه، ولا يمكن القضاء على مثل هذه الممارسات إلا من خلال وضع استراتيجيات وإجراءات شاملة على مستوى الأجهزة الرقابية للكشف عن المخالفات المالية والإدارية.

### المطلب الأول: تعريف الفساد المالي وأسبابه

لا يمكن معالجة ظاهرة الفساد المالي السلبية التي تعاني منها المجتمعات ما لم يتم تحديد أسبابها ونشأتها.

**أولا: تعريف الفساد المالي.**

هو"استغلال الموارد العامة للمكاسب الخاصة ضد المصلحة العامة ومناقضا لأهدف المنظمة العامة وكذلك الاستخفاف بقيم العمل وأهدافها، فهو تصرفات غير شرعية تصدر عن المسؤول تتضمن استغلال الأموال العامة والسيطرة عليها واستعمالها لغير الأوجه المعدة لها استخدامها للمنفعة الشخصية، حتى أخذ أبعادا واسعة وكبيرة تخطت نطاق قطريته ليصل إلى النطاق العالمي ضمن نظام منافع ذاتية متبادلة يصعب الحجز بينها لذلك يعتبر أخطر أنماط الفساد على مدى واسع ويحدث الفساد المالي لعدة دوافع منها:

- ✓ وجود حافز لارتكاب الفساد المالي مثل ضخامة الرشوة.
- ✓ وجود فرضية لارتكاب الفساد المالي مثل غياب الضوابط الرقابية والمساءلة أو عدم الفعالية مثل هذه الضوابط أو قدرة الإدارة على إبطالها.
- ✓ وضع مبررات قد تبدو منطقية لارتكاب الفساد المالي. [1]

هو ذلك السلوك المنافي للقوانين والأخلاق والقائم على الإخلال بالمصالح والواجبات العامة من أجل استغلال المال العام لتحقيق مصالح خاصة". [2]

[1] هاشم الشمري وإيثار الفتلي، **الفساد الإداري والمالي وآثاره الاقتصادية والاجتماعية**، دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، عمان، 2011، ص 35.

[2] المرجع نفسه، ص 37.

هو مجمل الانحرافات المالية ومخالفة القواعد ومخالفة الأحكام والقواعد المالية التي تنظم سير العمل الإداري والمالي في الدولة والتي تؤدي بالنتيجة إلى المساس بالمال العام سواء تمت عن طريق الفعل أو الامتناع.[1]

ومن التعاريف السابقة نستنتج أن الفساد المالي موجود في أي مؤسسة أو تنظيم يعطى فيها لأحد أعضائها السلطة والسيطرة والقدرة على اتخاذ قرارات مختلفة ويشمل ذلك على جميع أنواع الرشاوى، فهو إذا سوء استخدام النفوذ العام لتحقيق أرباح ومكاسب خاصة.

**ثانيا: الأسباب الدافعة للفساد المالي.**

هناك من الدوافع والأسباب تقف وراء شيوع الفساد المالي ومن أهمها:

أ. **الفساد السياسي:** الذي يعتبر نتيجة لتزاوج السلطة مع الثروة، وبالتالي استغلال الكثير من المسؤولين الحكوميين لمناصبهم لتحقيق أرباح خاصة ومكاسب شخصية، فتظهر الرشوة والمحسوبية والواسطة والمحاباة كأدوات رئيسية للوصول إلى ذلك المبتغى، ولا يقتصر هذا الفساد السياسي على دولة نامية أو متقدمة، إلا أن يكون أكثر تشعبا في الدول المتخلفة الدكتاتورية، وهي الحقائق التي حملتها وثائق ويكليكس وكانت بعدها سببا لثورات ما يعرف بالربيع العربي مثلما حدث في تونس وحديث ويكيكليس عن قضية المافيا الحاكمة فيها.

ب. **الفساد الأخلاقي:** وهو السبب الرئيسي للفساد الإداري وكذا المالي باعتبار أن القيم والمبادئ الأخلاق الحميدة كالأمانة هي الفاصل بين العمل المشروع والفساد.

ج. **العوامل الاجتماعية:** وتتعلق بالقدرة الشرائية للكثير من الموظفين وأجورهم المتدنية التي قد تكون سببا للكثيرين للجوء إلى طرق غير مشروعة لزيادة مداخلهم وهي الفئة التي يتم استغلالها عادة من طرف أثرياء القطاع العام وكذا الخاص لتمرير مشاريعهم المنبثقة عن الفساد، فالأموال هنا هي طعم لاصطياد ضعيفي الدخل.

د. **العوامل القانونية:** والتي نعني بها مختلف القوانين والتنظيمات الخاصة بالدولة والتي إما تعتبر عائقا للنشاط الاقتصادي كارتفاع معدلات الضريبة ومن ثم ارتفاع العبء الضريبي أو كثرة ثغرات المفتوحة في هذه القوانين واستغلالها في الفساد.

كما أن هناك عوامل وأسباب أخرى يمكن إضافتها هي:

[1] أسعد جاسم خيضر الكروي، **دور نظام الرقابة الداخلية في تشخيص حالات الفساد المالي**، دراسة ميدانية على الشركات الصناعية المدرجة في شركة عمان، رسالة ماجستير، كلية الأعمال، قسم المحاسبة والتمويل، جامعة الشرق الأوسط، الأردن، 2015، ص 30.

- ✓ ضعف المجتمع المدني وتهميش دور مؤسساته في كثير من الدول وهو ما يؤدي إلى غياب قوة الموازنة في هذه المجتمعات وبالتالي تفشي الفساد واستمرار نموه.
- ✓ انخفاض المخاطر المترتبة عن الفساد المالي والإداري كون أغلبية العقوبات في هذا المجال لا تكون صارمة ورادعة عن ارتكاب الأعمال الفاسدة، فالتغاضي عن معاقبة الكبار جر الصغار إلى الفساد.
- ✓ إشكالية الحصانة المقدمة للكثير من المسؤولين والتي تكون بمثابة غطاء لكل عمليات الفساد المالي والإداري التي يقومون بها.[1]

## المطلب الثاني: أشكال الفساد المالي وآثاره.

للفساد المالي عدة أشكال كما تترتب عنه عدة آثار وهي كالآتي:

**أولا: أشكال الفساد المالي.**

أ. **الرشوة:** وهي تمثل أبرز مظاهر الفساد الإداري وتعتمد على تفاعل طرفين أو أكثر وفقا لمصالح شخصية خاصة بهم.

ب. **المحسوبية:** هي استخدام النفوذ لتحقيق مختلفة وعادة ما يكون أساسها علاقات وروابط عائلية. [2]

ج. **الابتزاز:** أي الحصول على أموال من طرف معين في المجتمع مقابل تنفيذ مصالح مرتبطة بوظيفة الشخص المتصف بالفساد.

د. **الاحتيال الضريبي:** أي إخفاء حقيقة الدخل الخاضع للضريبة مثل عدم تسجيل بعض الإيرادات المتحصل عليها في التصريح للمكلف بالضريبة. [3]

. بالإضافة إلى لأشكال أخرى:

أ. **الإسراف ونهب المال العام:** ويتم ذلك من خلال هدر وتبديد الثروة العامة بشكل سري، مثل منح الإعفاءات الضريبية والجمركية.

ب. **تهريب الأموال:** هو الاستلاء على الأموال بطريقة غير شرعية من قبل المسؤولين الكبار وذلك من خلال استخدام نفوذه وصلاحياته بموجب القانون والقيام بتحويلها إلى الخارج.

---

[1] بن رجم محمد خميسي، **الفساد المالي والإداري: مدخل لظاهرة غسيل الأموال وانتشارها، الملتقى الوطني: حوكمة الشركات كآلية للحد من الفساد المالي والإداري**، جامعة محمد خيضر ـ بسكرة، الجزائر، 07/06 ماي 2012، ص ص 5 – 6.

[2] بن رجم محمد خميسي، مرجع سابق ، ص6 بتصرف.

[3] حمدي عبد العظيم، **عولمة الفساد وفساد العولمة**، الطبعة الأولى، الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر، 2006، ص 33.

ج. **تبييض الأموال:** هو استلاء المسؤولين على المال العام ومحاولة إدخالها إلى المجرى المالي الاقتصادي بهدف إعطاءها الصفة الشرعية وتصبح كأنها أموال مكتسبة بطريقة مشروعة وتتم من خلال استخدام عملية التحويل عن طريق البنوك.

د. **مخالفة القواعد والأحكام المالية والقانونية:** يكون من خلال الافتقار إلى النزاهة والشفافية والتصرفات المالية، وتحدث عندما تكون هناك علاقات عاطفية أو اجتماعية.

هـ. بين المسؤولين الكبار وأشخاص آخرين متمثلين بأقربائهم فيتم إحالة الصفقات والمشاريع لهم بهدف الحصول على الأموال وليس تنفيذا للصفقة أو غيرها.

و. **إدارة الأرباح لمصلحة الإدارة التنفيذية:** هي محاولات الإدارة لتظليل الأرباح المفصح عنها، وذلك بسبب المرونة بالمعايير المعمول بها من خلال استخدام أساليب محاسبية معينة، مثل تعجيل أو تأجيل الاعتراف ببعض المصروفات.

ز. **اختلاس الأصول:** يقصد به عملية التصرف بالأصول المملوكة للوحدة الاقتصادية بطرق مخالفة للأحكام المالية، مثل سرقة النقدية الموجودة في الصندوق أو البنك.

ح. **الغش:** هو تقديم معلومات مظللة ذات أهمية نسبية بشكل مقصود، بهدف تحقيق أغراض ومصالح شخصية. [1]

**ثانيا: آثار الفساد المالي.**

إن للفساد المالي آثار كثيرة سيكون من شأن عدم التصدي لها ومحاربتها انعكاسات ضارة على الاقتصاد والمجتمع، ومن تلك الآثار:

أ. **سوء توزيع الموارد:** موارد تستخدم في الفساد بدلا من استخدامها في وسائل إنتاجية، شركات تبدد الوقت والموارد في تجنيد موظفين بغرض إنشاء علاقات مع المسؤولين، والإنفاق غلى الرشاوى، مسؤولون يتخذون قرارات استثمارية غير محايدة ومنحازة إلى جانب بعينه لا تخدم الصالح العام، بينما يتحمل دافعوا الضرائب التكلفة.

ب. **خفض معدلات الاستثمار:** إشاعة عدم الطمأنينة بين المستثمرين الأجانب والمحليين نتيجة التكاليف غير المتوقعة، فانتشار الفساد يرسل إشارة إلى المستثمرين تفيد بضعف سيادة القانون، وبالتالي عدم ضمان حقوق الملكية في الدولة، مما يجعل الاستثمار مخاطرة غير مأمونة العواقب، استثمار منخفض يعني نموا منخفض.

[1] أسعد جاسم خيضر الكروي، مرجع سابق، ص ص 32 – 33 بتصرف.

ت. **تدني مستويات المنافسة والابتكار:** المدفوعات غير القانونية تعني أن الشركات ذات الأفضلية لا تتنافس في ظل مؤشرات سوق واحدة، في الوقت التي تواجه الشركات الجديدة عراقيل كبيرة للدخول إلى تلك الأسواق، وينتهي الأمر بالمستهلك إلى دفع سعر أعلى مقابل جودة أقل.

ث. **عدم استجابة السياسات وسوء الإدارة:** تحسن القوانين في النظم الفاسدة لمساعدة الراشدين، بدلا من المواطنين ككل، ولا تتم مساءلة البيروقراطيين عن أدائهم الوظيفي، مما يشجعهم على تأخير الخدمات للحصول على المزيد من الرشاوى.

ج. **خفض التوظيف:** يؤدي انتشار الفساد إلى وضع عراقيل أمام التوسع في انتشار المشروعات الخاصة وزيادة تكاليف ممارسة الأعمال، ومن ثم دفع تلك الأعمال للقطاع الرسمي، مما يؤدي بالضرورة إلى التقليل من فرص العمل بالقطاع الخاص.

ح. **تزايد الفقر:** يقلل الفساد من احتمالات الكسب بالنسبة للفقراء، نتيجة قلة فرص العمل بالقطاع الخاص.

خ. تدهور القيم الاجتماعية والأخلاقية في المجتمع وارتفاع معدلات الجريمة بأنواعها.

د. إضعاف الشعور بالانتماء الاجتماعي وتفشي ظاهرة هجرة الأدمغة.

ذ. تفشي الفساد يؤدي إلى ارتفاع مستويات التضخم في الدولة عن طريق زيادة السيولة بشكل لا يتناسب مع الزيادة في إنتاج السلع والخدمات ورفع تكاليف الإنتاج كنتيجة مباشرة للرشوة والعمولات بالتبعية ارتفاع مستوى الأسعار.

ر. تفشي الفساد يؤثر على أسعار صرف العملة الوطنية وإضعاف قدرتها الشرائية وذلك راجع إلى زيادة السيولة أكثر من زيادة الإنتاج مما يؤدي إلى تضخم الأسعار وبالتالي قلة الصادرات وزيادة الواردات وعليه انخفاض أسعار الصرف والتأثير على ميزان المدفوعات.

ز. تفشي الفساد يضعف النمو الاقتصادي ويؤثر على ملائمة مناخ الاستثمار ويزيد من تكلفة المشاريع ويهدد نقل التقنية، كما يؤثر على كفاءة أنشطة الدولة وإنصافها وشرعيتها.

س. يعيق الفساد تطور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وكذا المؤسسات الكبيرة مقابل نظيراتها التي تمثل واجهات لغسيل الأموال لأنها تبيع بأقل مما تكلف.[1]

[1] حساني رقية وآخرون، آليات حوكم الشركات ودورها في الحد من الفساد المالي، **الملتقى الوطني: حوكمة الشركات كآلية للحد من الفساد المالي والإداري**، مخبر مالية بنوك وإدارة أعمال، الجزائر، 07/06 ماي 2012.

## المطلب الثالث: سبل التخفيف من الفساد المالي

لم يعد من الممكن التغاضي عن تأثيرات ظاهرة الفساد المالي مهما كانت صغيرة أو كبيرة وسواء كان تأثيرها ضارا على الأمد القصير أو الأمد الطويل لما لها من دور سلبي على الأفراد أو مستوى التطور الاقتصادي والتنمية الاقتصادية وفقدان ثقة المستثمرين وازدياد المخاطر الرقابية.

وحسب آراء الباحثين فإن أهم سبل تخفيف ظاهرة الفساد المالي يتمثل بالآتي:

- ✓ الدعم القانوني لأساليب الرقابة المالية وأجهزتها ووضع إجراءات تأديبية للحد منها وإعطاء الدور الكبير لمهنة المحاسبة في محاربة الفساد المالي ودعمها لتكون جاهزة للقيام بدورها.
- ✓ التمسك بالقواعد والمواثيق الأخلاقية والسلوكية في المهن الإدارية والمحاسبية والرقابية وفي مختلف المجالات والتركيز على البعد الأخلاقي لمحاربة الفساد المالي.
- ✓ فهم ماهية الفساد المالي وأشكاله وسبل القضاء عليه من خلال عقد الندوات وإقامة الدورات المستمرة.
- ✓ الاهتمام بالشفافية المحاسبية والإفصاح المحاسبي والالتزام بها للحد من ظاهرة الفساد المالي وتقليل الأزمات المالية الحادة وربط الشفافية المحاسبية بالمساءلة.
- ✓ تقديم الدعم المادي والفني المساعدة للمنظمات الوطنية والدولية التي تحارب الفساد، والإعلان عن أنشطتها ومقترحاتها.
- ✓ تطوير النظام الضريبي بما سيتم بالكفاءة والعدالة لمنع ظهور الاختلافات المسببة لحالات الفساد المالي.
- ✓ وضع نظام للمشتريات يتم مراجعة مالية دقيقة باعتماد وسائل تقنية عالية بما يقلل بحالات الطعن بقرارات الشراء أو عقود الشراء وبشكل قانوني.
- ✓ اعتماد أنظمة رقابية داخلية لتقليل حالات الفساد المالي وحالات الاحتيال المالي والتلاعب والغش.
- ✓ تفعيل دور وسائل المحاسبة والمساءلة فلا رقابة من دون مساءلة كونها يعنيان بالقدرة على محاسبة ومسائلة المسؤولين على اختلاف مستوياتهم الإدارية ثوابا أو عقابا.
- ✓ تحديث وسائل الرقابة وأساليبها، فمن خلال التطورات المتلاحقة في بيئة الأعمال واستخدامها التقنيات الحديثة وثورة الملومات تستدعي تطوير أدوات وأساليب الممارسات وأساليبها واستخدام البرمجيات الحديثة ووسائل الرقابة التحليلية والأساليب الكمية الحديثة. [1]

[1] مراد العناق، **دور محافظ الحسابات في الحد من الفساد المالي**، مذكرة ماستر، محاسبة وتدقيق، جامعة محمد بوضياف، المسيلة، الجزائر، 2014، ص 66.

## خلاصة الفصل:

من خلال ما سبق تم التوصل في هذا الفصل إلى أن ظهور المراجعة الداخلية كان نتيجة تطور المؤسسات وتوسع أنشطتها وتعقدها وانفصال الملكية عن الإدارة وزيادة الحاجة إليها من قبل الأطراف الطالبة للمعلومات، وتعتبر المراجعة الداخلية بمثابة نشاط تقييمي مستقل تمثل هدفها الرئيسي في فحص وتقييم ومراقبة الأنشطة المحاسبية والمالية من أجل مساعدة إدارة المؤسسة، هنا تعد نقطة الانطلاق لعمل لمحافظ الحسابات الذي يتم تعينه من طرف الهيئات المختصة ووفقا لشروط معينة وهو مهني مستقل عن المؤسسة يقوم بمهام المراجعة القانونية لحسابات المؤسسة والفحص الإنتقادي للقوائم المالية والذي تتوفر فيه كل من النزاهة والأمانة لأداء المهنة إلى جانب المؤهلات العلمية والعملية كما يتمتع بمجموعة من الحقوق ومقيد بمجموعة من الواجبات كما هو مسؤول عن الأعمال التي قام بها والتي تنتهي بإبداء رأي فني محايد حول صحة الحسابات والبيانات المالية للمؤسسة، وتم ملاحظة وجود علاقة قوية بين المراجعة الداخلية والمراجعة الخارجية المتمثلة في مجالات اعتماد المراجعين الخارجيين على أعمال المراجعة الداخلية والعكس صحيح، وهذا من أجل توحيد جهودهما للعمل على القضاء على ذلك السلوك المهني المنافي للأخلاق والقوانين والمتمثل في الفساد المالي بكل أنواعه وأشكاله وذلك باللجوء إلى إجراءات وقوانين ملزمة لتحقيق أهداف المؤسسة.

# الفصل الثاني
# الدراسة الميدانية.

## تمهيد:

يهدف هذا الفصل إلى إسقاط ما تطرقنا له في الجانب النظري على الجانب الميداني وذلك من أجل التعرف على العلاقة التكاملية بين المراجعة الداخلية ومهنة محافظة الحسابات ودورها في الحد من الفساد المالي، من خلال إجراء دراسة ميدانية باستخدام الاستبيان الذي يعتبر من أهم الوسائل لجمع البيانات والمعلومات.

لتحقيق ما يهدف إليه هذا الفصل فقد تم دراسته على النحو التالي:

- **الإطار المنهجي للدراسة الميدانية.**
- **عرض وتحليل نتائج الاستبيان.**

## المبحث الأول: منهجية الدراسة الميدانية.

بعد عرض الجانب النظري المتعلق بالمراجعة الداخلية ومهنة محافظة الحسابات والفساد المالي خلال الفصل السابق، سوف نعرض خلال هذا المبحث التمهيدي الأداة المستخدمة في تنفيذ أداة الدراسة، ووصف مجتمع الدراسة والعينة الاختبارية.

### المطلب الأول: مجتمع وعينة الدراسة.

**أولا: مجتمع الدراسة.**

اقتصر مجتمع الدراسة على فئة من المهنيين والأكاديميين ممن يمتهنون مهنة المراجعة فعلا، وذلك راجع إلى طبيعة موضوع الدراسة لأنه يتطلب أراء من هم في الميدان حتى يمكن الوصول إلى الأهداف المرغوبة.

**ثانيا: عينة الدراسة.**

تتكون فئة الدراسة من ممارسين لمهنة المراجعة، حيث بلغ عدد الاستمارات الموزعة (40) وقد عمل الطالب على الحصول على نسبة استجابة عالية ذلك من خلال توزيع الاستمارة على مجموعة من المراجعين والأساتذة الجامعيين وبعد عملية دراسة الاستمارات المسترجعة والتي بلغ تعددها (38) تم إلغاء (3) استمارات منهم لعدم صلاحيتهم للدراسة والجدول التالي يوضح الإحصائيات للاستمارات الموزعة والضائعة والمسترجعة.

**الجدول رقم (2): إحصائيات الاستمارة.**

| الاستمارات | العدد | النسبة |
|---|---|---|
| **الاستمارات الموزعة** | 40 | %100 |
| **الاستمارات الضائعة** | 2 | %5 |
| **الاستمارات المسترجعة** | 38 | %95 |
| **الاستمارات الملغية** | 3 | %7.5 |
| **الاستمارات الصالحة للدراسة** | 35 | %87.5 |

**المصدر**: من إعداد الطلبة بناءا على مخرجات (spss 21).

من خلال الجدول السابق تتمثل عينة الدراسة التي تتكون من (35) فرد وهي التي تمثل الاستمارات التي تم إدخال بياناتها إلى البرنامج الإحصائي بهدف معالجتها وتحليل ومناقشة ما جاء فيها من معلومات حول عينة الدراسة.

## المطلب الثاني: تصميم أداة الدراسة.

تم الاعتماد على الاستبيان كأداة رئيسية لجمع بيانات من أجل تحقيق أهداف الدراسة.

### أولا: تصميم أدوات الدراسة.

**الجدول رقم (3): استبيان الدراسة.**

| | | ما تضمنه المحور | العدد |
|---|---|---|---|
| **القسم 1** | **واجهة الاستبيان** | مقدمة كخطاب موجه للفئة المستهدفة والذي يوضح فيه موضوع البحث وأهمية وقيمة الإجابة على الأسئلة الواردة فيه على سبل المساهمة في استكمال البحث وتعزيز نتائجه. | |
| **القسم 2** | **معلومات عامة عن عينة الدراسة** | تضمن هذا المحور على الأسئلة الديمغرافية والمعلومات الشخصية لأفراد عينة الدراسة بداية من تحديد الجنس والعمر والمؤهل العلمي والوظيفي وعدد سنوات الخبرة إضافة إلى ذلك سؤال حول الوظيفة التي يمتهنها المستجوب. | (05) أسئلة |
| **القسم 3** | **المحور الأول** | اشتمل هذا المحور إلى مجموعة من الأسئلة والتي تهدف إلى معرفة هل عمل المراجع الخارجي أساسه عمل المراجع الداخلي. | **(08) أسئلة** |
| | **المحور الثاني** | اشتمل هذا المحور إلى مجموعة من الأسئلة والتي تهدف إلى معرفة مدى العلاقة التكاملية بين المراجعة الداخلية ومهنة محافظة الحسابات. | **(07) أسئلة** |
| | المحور الثالث | اشتمل هذا المحور إلى مجموعة من الأسئلة والتي تهدف إلى معرفة مدى مساهمة المراجعة الداخلية ومحافظ الحسابات في الحد من الفساد المالي. | **(07) أسئلة** |

**المصدر**: من إعداد الطلبة.

**ثانيا: خطوات إعداد وتنفيذ الاستبيان.**

تم الاعتماد على أداة الاستبيان لجمع المعلومات عن موضوع الدراسة بعد إعداد الاستبيان الأولي والذي تم عرضه على مجموعة من المحكمين من أساتذة جامعيين حيث احتوى الشكل النهائي للاستبيان على (21) كما هي موضحة في الملحق.

كما أن الاستبيان المصمم يتلاءم مع متطلبات مقياس ليكرت الخماسي أي أن الإجابات تتراوح كما يلي:

| الدرجة | موافق بشدة | موافق | محايد | غير موافق بشدة | غير موافق |
|---|---|---|---|---|---|
| الرقم | (5) | (4) | (3) | (2) | (1) |

## المبحث الثاني: اختبار سلامة الاستبيان وتقنيات معالجة البيانات.

### المطلب الأول: اختبار سلامة الاستبيان.

بغية التأكد من صلاحية الاستبيان للدراسة تم إخضاعه قبل توزيعه لعملية التحكيم من قبل مجموعة من الأساتذة المختصين في مجال الدراسة، للهيئة التدريسية لجامعة مسيلة، وقد تمت مناقشة مدى دقة وشمولية الأسئلة وكذا منهجية تصميم الاستبيان مع هؤلاء الأساتذة وبناءً على تلك الملاحظات والتوجيهات قام الباحثان بمحاولة تدارك مختلف تلك النقائص وتمت صياغة الاستبيان بشكله النهائي.

### المطلب الثاني: تقنيات وأساليب المعالجة الإحصائية.

تم استخدام برنامج الحزمة الإحصائية للعلوم الاجتماعية ( Statistical Package for Social Sciences-SPSS) إصدار رقم 21، وبرنامج الإكسيل (Excel) في تحليل البيانات التي تم جمعها في هذه الدراسة، وقد تم استخدام الأساليب المناسبة في التحليل والتي تعتمد أساسا على نوع البيانات المراد تحليلها وعلى أهداف وتساؤلات الدراسة، وقد تم استخدام عدة أساليب إحصائية من أجل توظيف البيانات التي جمعت لتحقيق أغراض الدراسة، وفيما يلي الأساليب التي تم استخدامها كما يلي:

- ✓ التكرارات والنسب المئوية والتمثيلات البيانية وقد تم استخدامها في وصف مجتمع وعينة الدراسة؛
- ✓ متوسط الحسابي.
- ✓ الانحراف المعياري.
- ✓ اختبار الدلالة الإحصائية "t".

## المبحث الثالث: عرض وتحليل نتائج عينة الدراسة.

### المطلب الأول: عرض وتحليل نتائج متغير الجنس ومتغير السن.

**أولا: متغير الجنس.**

**الجدول رقم (4): يوضح توزيع أفراد عينة الدراسة حسب متغير الجنس.**

| الجنس | التكرارات | النسبة المئوية |
|---|---|---|
| ذكر | 30 | 85.7% |
| أنثى | 5 | 14.3% |
| الإجمالي | 35 | %100 |

**المصدر:** من إعداد الطلبة بناءا على مخرجات (spss 21).

**الشكل رقم (1): يوضح توزيع نسب أفراد عينة الدراسة حسب متغير الجنس.**

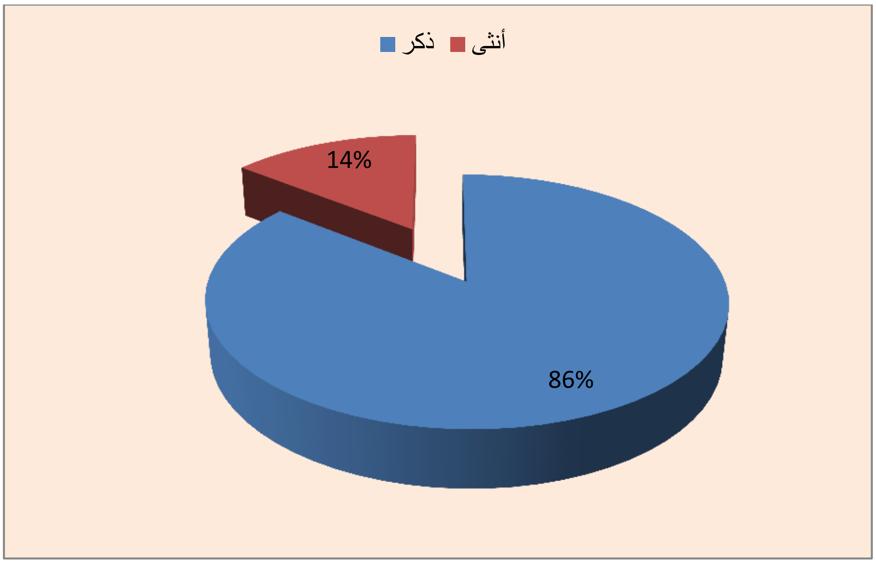


**المصدر:** من إعداد الطلبة اعتمادا على (Excel).

من خلال الجدول (4) أعلاه وبالنظر إلى تكرارات أفراد عينة الدراسة والبالغ حجمهم إجمالا 35 فرد، نلاحظ أن عدد الذكور قدر بـ 30 فرد أي بنسبة 85.7 %، في حين نلاحظ أن عدد الإناث قدر بـ 05 أفراد فقط أي ما نسبته14.3 %، يتبين أن أغلب المبحوثين هم ذكر بنسبة 85.7%، وهذا لأن معظم أفراد مجتمع الدراسة هم ذكور.

**ثانيا: متغير السن.**

**الجدول رقم (5): يوضح توزيع أفراد عينة الدراسة حسب متغير السن.**

| السن | التكرارات | النسبة المئوية |
|---|---|---|
| أقل من 30 | 9 | 25.7% |
| من 30 إلى 40 سنة | 13 | 37.1% |
| من41 إلى 50 | 7 | 20% |
| 51 سنة فأكثر | 6 | 17.1% |
| الإجمالي | 35 | %100 |

**المصدر:** من إعداد الطلبة بناءا على مخرجات (spss 21).

**الشكل رقم (2): يوضح توزيع نسب أفراد عينة الدراسة حسب متغير السن.**

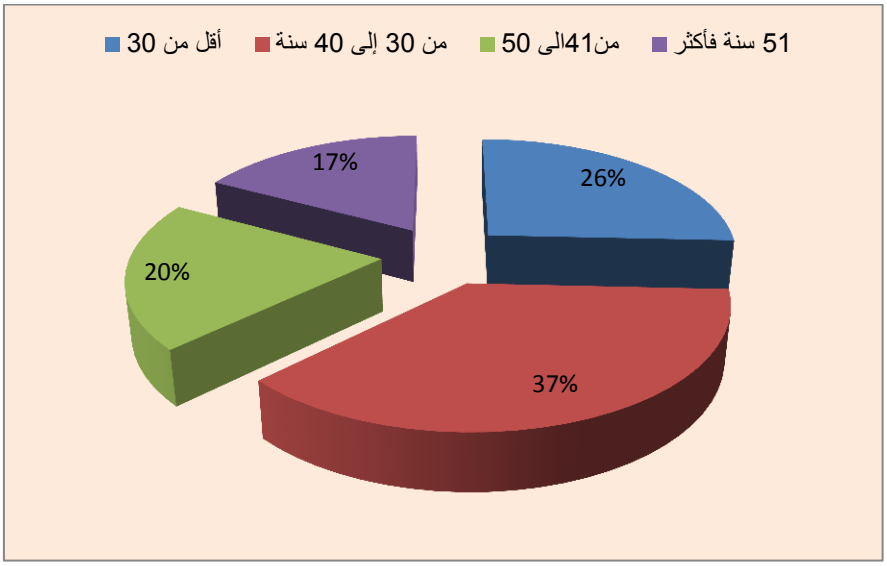


**المصدر:** من إعداد الطلبة اعتمادا على (Excel).

من خلال الجدول رقم (5) أعلاه وبالنظر إلى تكرارات أفراد عينة الدراسة والبالغ حجمهم إجمالا 35 فرد، نلاحظ أن عدد الأفراد الذين يقل سنهم عن 30 سنة قدر بـ 09 أفراد أي بنسبة 25.7 %، في حين نلاحظ أن عدد الأفراد الذين يتراوح سنهم مابين 30 إلى 40 سنة قدر بـ 13 فرد أي ما نسبته 37.1 %، أما الأفراد الذين يتراوح سنهم ما بين 41 إلى 50 سنة فقد قدر عددهم بـ 07 أفراد بنسبة بلغت 20 %، وأخيرا الأفراد الذين يفوق سنهم 51 سنة فقد قدر عددهم بـ06 أفراد بنسبة مئوية بلغت 17.1 %، فنجد أن أغلب الذين وزع عليهم الاستبيان تتراوح أعمارهم من 30 إلى 40 سنة بنسبة 37.1 %.

## المطلب الثاني: عرض وتحليل نتائج متغير المؤهل العلمي ومتغير الخبرة.

### أولا: متغير المؤهل العلمي.

**الجدول رقم (6): يوضح توزيع أفراد عينة الدراسة حسب متغير المؤهل العلمي.**

| المؤهل العلمي | التكرارات | النسبة المئوية |
|---|---|---|
| ليسانس | 17 | 48.6% |
| ماجستير | 7 | 20% |
| دكتوراه | 7 | 20% |
| شهادة مهنية | 4 | 11.4% |
| الإجمالي | 35 | %100 |

**المصدر:** من إعداد الطلبة بناءا على مخرجات (spss 21).

**الشكل رقم (3): يوضح توزيع نسب أفراد عينة الدراسة حسب متغير المؤهل العلمي.**

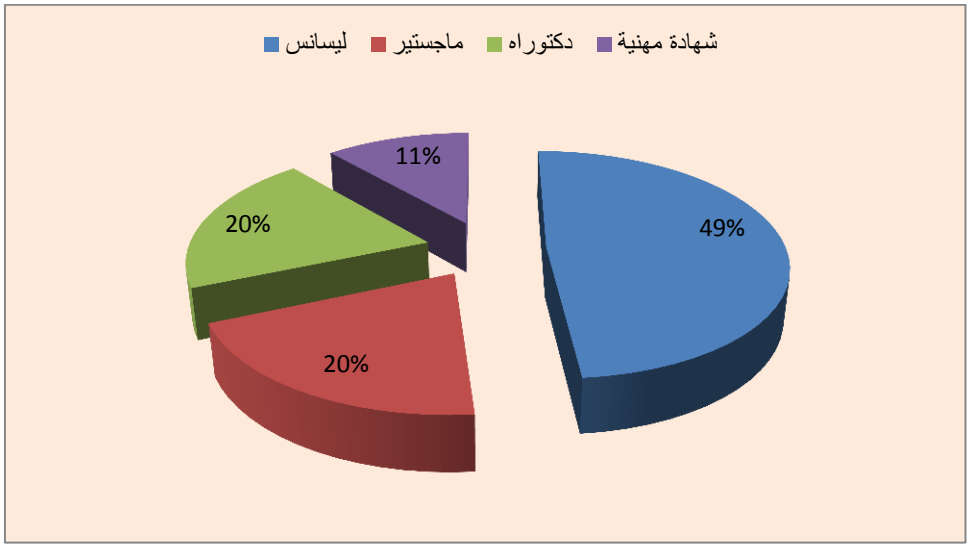


**المصدر:** من إعداد الطلبة اعتمادا على (Excel).

يظهر الجدول رقم (6) وبالنظر إلى تكرارات أفراد عينة الدراسة والبالغ حجمهم إجمالا 35 فرد، نلاحظ أن عدد الأفراد ذوي المؤهل ليسانس قدر بـ 17 فرد أي بنسبة 48.6 %، في حين نلاحظ أن عدد الأفراد ذوي المؤهل ماجستير قدر بـ 07 أفراد أي ما نسبته 20 %، أما الأفراد الذين مؤهلهم دكتوراه فقد بلغ عددهم 07 أفراد بنسبة قدرة بـ 20 %، وفي الأخير الأفراد ذوي المؤهل شهادة مهنية قدر عددهم بـ 04 أفراد

بنسبة بلغت 11.4 %، مما سبق يتبين أن أغلب الذين وزع عليهم الاستبيان متحصلون على شهادة ليسانس وذلك بنسبة 48.6%.

**ثانيا: متغير الخبرة**

**الجدول رقم (7): يوضح توزيع أفراد عينة الدراسة حسب متغير الخبرة.**

| الخبرة | التكرارات | النسبة المئوية |
|---|---|---|
| أقل من 5 سنوات | 11 | 31.4% |
| من 05 إلى 10 سنوات | 8 | 22.9% |
| من 11 إلى 15 سنة | 6 | 17.1% |
| أكثر من 15 سنة | 10 | 28.6% |
| الإجمالي | 35 | %100 |

**المصدر:** من إعداد الطلبة بناءا على مخرجات (spss 21).

**الشكل رقم (4): يوضح توزيع نسب أفراد عينة الدراسة حسب متغير الخبرة.**

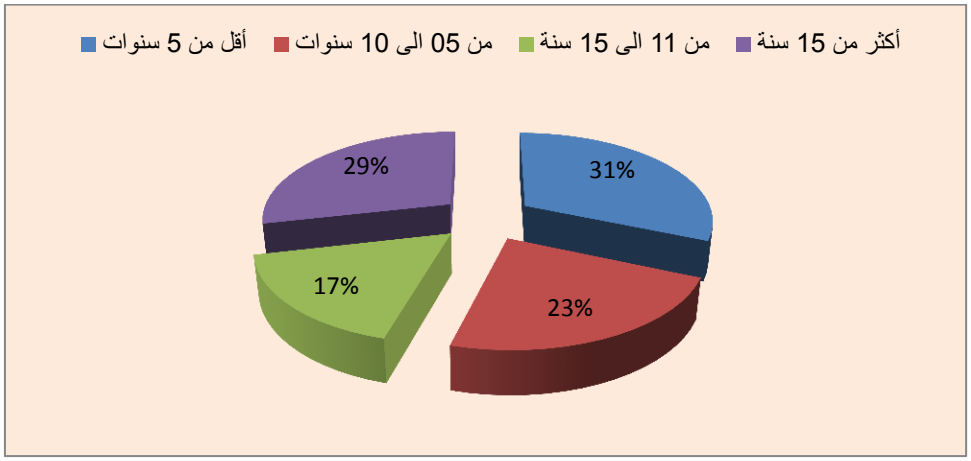


**المصدر:** من إعداد الطلبة اعتمادا على (Excel).

من خلال الجدول رقم (7) أعلاه وبالنظر إلى تكرارات أفراد عينة الدراسة والبالغ حجمهم إجمالا 35 فرد، نلاحظ أن عدد الأفراد الذين الخبرة المهنية لديهم اقل من 5 سنوات قدر بـ 11 فرد أي بنسبة 31.4 %، في حين نلاحظ أن عدد الأفراد الذين الخبرة المهنية لديهم تتراوح ما بين 05 إلى 10 سنوات قدر بـ 8 أفراد أي ما نسبته 22.9 %، أما الأفراد الذين تتراوح الخبرة المهنية لديهم من11 إلى 15 سنة قدر بـ06 أفراد أي بنسبة 17.1%، وفي الأخير الأفراد الذين تفوق الخبرة المهنية لديهم 15 سنة قدر عددهم 10 أفراد بنسبة

28.6 %، يتبين أن أغلب الذين وزع عليهم الاستبيان لديهم خبرة أقل من 5 سنوات بنسبة 31.4%، ويليه أكثر من 15سنة بنسبة 28.6%.

## المطلب الثالث: عرض وتحليل نتائج متغير الوظيفة الحالية

**الجدول رقم (8): يوضح توزيع أفراد عينة الدراسة حسب متغير الوظيفة الحالية.**

| الوظيفة الحالية | التكرارات | النسبة المئوية |
|---|---|---|
| محاسب معتمد | 5 | 14.3% |
| محافظ حسابات | 15 | 42.9% |
| خبير محاسب | 1 | 2.9% |
| أخرى | 14 | 40% |
| الإجمالي | 35 | %100 |

**المصدر**: من إعداد الطلبة بناءا على مخرجات (spss 21).

**الشكل رقم (5): يوضح توزيع نسب أفراد عينة الدراسة حسب متغير الوظيفة الحالية.**

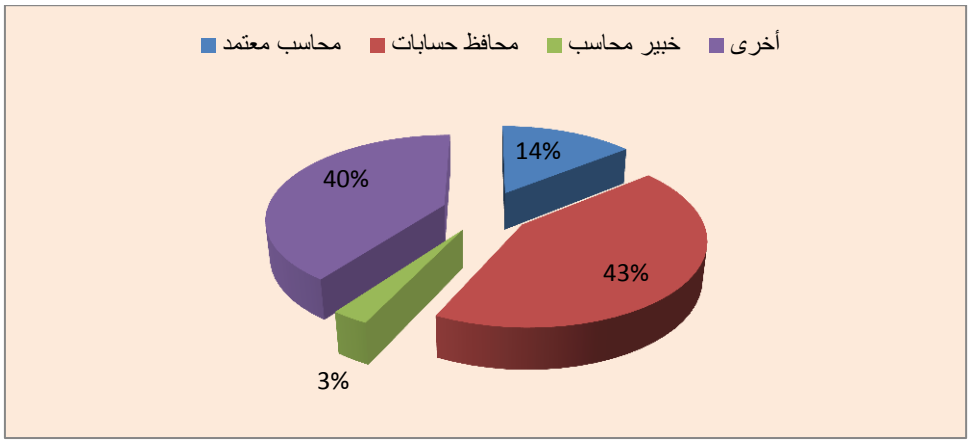


**المصدر**: من إعداد الطلبة اعتمادا على (Excel).

من خلال الجدول أعلاه وبالنظر إلى تكرارات أفراد عينة الدراسة والبالغ حجمهم إجمالا 5 فرد، نلاحظ أن عدد الأفراد الذين يشغول منصب محاسب معتمد قدر بـ 05 أفراد أي بنسبة 14.3%، في حين نلاحظ أن عدد الأفراد الذين يشغلون منصب محافظ حسابات قدر بـ 15 فرد أي ما نسبته 42.9 %، أما الأفراد الذين يشغلون منصب خبير محاسب قدر بـ01 فرد واحد فقط أي بنسبة 2.9 %، و في الأخير الأفراد

الذين يشغلون مناصب أخرى قدر عددهم 14 فرد أي بنسبة 40 %، نجد أن أغلب الاستمارات الموزعة وزعت على محافظي الحسابات والبالغة 15 بنسبة 42.9%.

## المبحث الرابع: عرض وتفسير نتائج فرضيات الدراسة ومناقشتها.

### المطلب الأول: عرض وتحليل نتائج الفرضية الأولى.

**الفرضية الجزئية الأولى:** "عمل المراجع الخارجي أساسه عمل المراجع الداخلي"، وبعد المعالجة الإحصائية تم التواصل إلى النتيجة التالية:

**الجدول رقم (9): يمثل المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية وقيم اختبار الدلالة t الخاصة بالمحور الأول.**

| الأسئلة | حجم العينة | المتوسط الحسابي | الانحراف المعياري | المتوسط الفرضي | الفرق بين المتوسط الحسابي و المتوسط الفرضي | t | درجة الحرية | مستوى الدلالة | القرار |
|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|
| 1 | 35 | 3.60 | 1.035 | 03 | 0.600 | 3.431 | 30 | 0.00 | دال |
| 2 | 35 | 3.86 | 0.912 | 03 | 0.857 | 5.560 | 30 | 0.00 | دال |
| 3 | 35 | 2.86 | 1.004 | 03 | -0.143- | -0.842- | 30 | 0.40 | غير |
| 4 | 35 | 3.43 | 0.917 | 03 | 0.429 | 2.766 | 30 | 0.00 | دال |
| 5 | 35 | 3.80 | 1.208 | 03 | 0.800 | 3.919 | 30 | 0.00 | دال |
| 6 | 35 | 3.83 | 1.098 | 03 | 0.829 | 4.465 | 30 | 0.00 | دال |
| 7 | 35 | 3.76 | 0.987 | 03 | 0.765 | 4.520 | 30 | 0.00 | دال |
| 8 | 35 | 3.83 | 0.923 | 03 | 0.829 | 5.310 | 30 | 0.00 | دال |

**المصدر:** من إعداد الطلبة بناءا على مخرجات (spss 21).

**شكل رقم(6): يمثل المتوسطات الحسابية والمتوسطات الفرضية الخاصة بالمحور الأول.**

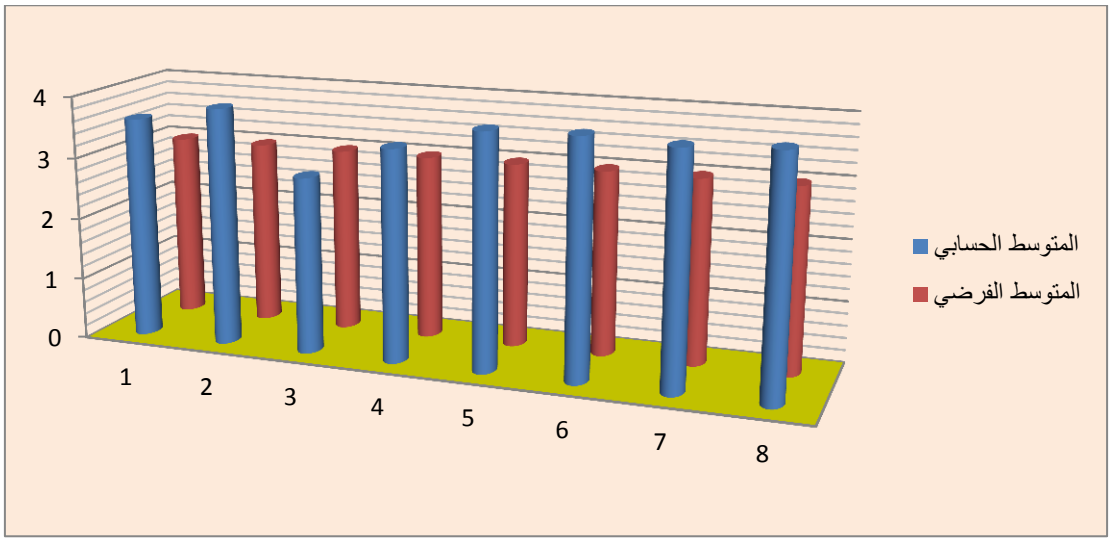


**المصدر**: من إعداد الطلبة اعتمادا على (Excel).

من خلال الجدول رقم (9) والشكل رقم (6) أعلاه وبالنظر إلى المتوسطات الحسابية لأفراد عينة الدارسة على المحور الأول والتي جاءت كما يلي، السؤال الأول بمتوسط بلغ (3.60)، يليه السؤال الثاني بمتوسط قدر بـ (3.86)، أما السؤال الثالث فقد بلغ متوسطه (2.86)، في حين السؤال الرابع قدر متوسطه بـ (3.43)، أما السؤال الخامس فقد بلغ متوسطه (3.80) وقد قدر متوسط السؤال السادس بـ (3.83)، في حين بلغ متوسط السؤال السابع (3.76) وأخيرا متوسط السؤال الثامن والذي قدر بـ(3.83).

يتبيّن من خلال الجدول (9) أن أغلب المتوسطات الحسابية لأسئلة المحور الأول "عمل المراجع الخارجي أساسه عمل المراجع الداخلي" جاءت مرتفعة، وهذا بناء على قيم "t" التي كانت كلها دالة إحصائيا عند مستوى الدلالة ألفا ($\alpha$=0.05) ولصالح المتوسط الحسابي لأفراد عينة الدراسة، باستثناء السؤال الثالث حيث أن قيمة اختار الدلالة الإحصائية "t" لم تأتي فيه دالة لصالح أي متوسط، وبناء عليه يمكن القول بأن فرضية الدراسة القائلة بـ: "عمل المراجع الخارجي أساسه عمل المراجع الداخلي" قد تحققت.

## المطلب الثاني: عرض وتحليل نتائج الفرضية الثانية.

**الفرضية الجزئية الثانية:** "هناك علاقة تكاملية بين مهنة المراجعة الداخلية ومحافظ الحسابات"، وبعد المعالجة الإحصائية تم التواصل إلى النتيجة التالية:

**الجدول رقم (10): يمثل المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية وقيم اختبار الدلالة t الخاصة بالمحور الثاني.**

| الأسئلة | حجم العينة | المتوسط الحسابي | الانحراف المعياري | المتوسط الفرضي | الفرق بين المتوسط الحسابي و المتوسط الفرضي | t | درجة الحرية | مستوى الدلالة | القرار |
|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|
| 1 | 35 | 3.43 | 1.119 | 03 | 0.429 | 2.266 | 30 | 0.03 | دال |
| 2 | 35 | 4.17 | 0.785 | 03 | 1.171 | 8.824 | 30 | 0.00 | دال |
| 3 | 35 | 3.49 | 0.919 | 03 | 0.486 | 3.125 | 30 | 0.040 | دال |
| 4 | 35 | 3.91 | 0.981 | 03 | 0.914 | 5.512 | 30 | 0.00 | دال |
| 5 | 35 | 4.26 | 0.817 | 03 | 1.257 | 9.105 | 30 | 0.00 | دال |
| 6 | 35 | 4.29 | 0.622 | 03 | 1.286 | 12.234 | 30 | 0.00 | دال |
| 7 | 35 | 4.03 | 1.014 | 03 | 1.029 | 6.000 | 30 | 0.00 | دال |

**المصدر:** من إعداد الطلبة بناءا على مخرجات (spss 21).

**شكل رقم(7): يمثل المتوسطات الحسابية والمتوسطات الفرضية الخاصة بالمحور الثاني.**

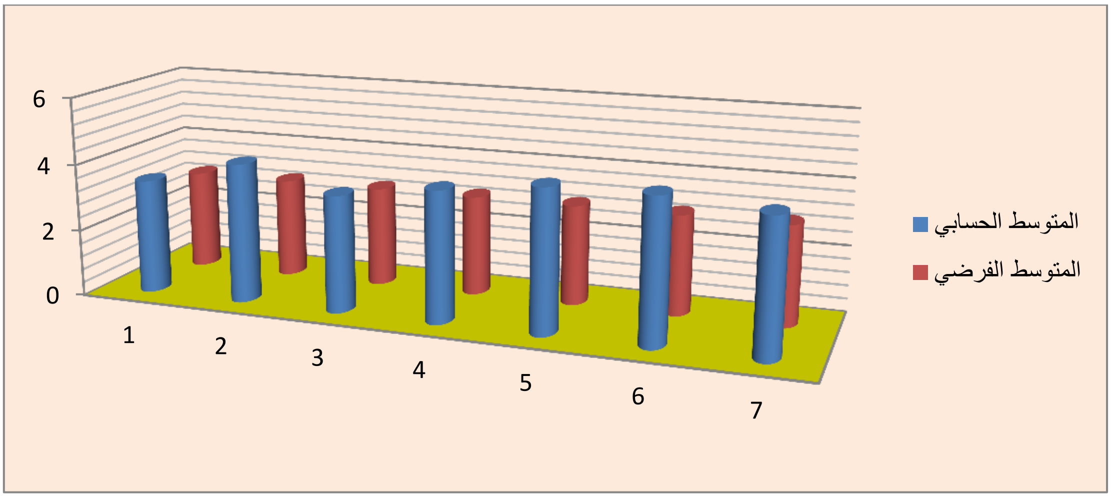


**المصدر:** من إعداد الطلبة اعتمادا على (Excel).

من خلال الجدول رقم (10) والشكل رقم (7) أعلاه وبالنظر إلى المتوسطات الحسابية لأفراد عينة الدارسة على المحور الأول والتي جاءت كما يلي: السؤال الأول بمتوسط بلغ (3.43)، يليه السؤال الثاني بمتوسط قدر بـ (4.17)، أما السؤال الثالث فقد بلغ متوسطه (3.49)، في حين السؤال الرابع قدر متوسطه

بـ(3.91)، أما السؤال الخامس فقد بلغ متوسطه (4.26) وقد قدر متوسط السؤال السادس بـ (4.29) وأخيرا متوسط السؤال السابع والذي قدر بـ(4.03).

يتبيّن من خلال الجدول (10) أن جميع المتوسطات الحسابية لأسئلة المحور "هناك علاقة تكاملية بين مهنة المراجعة الداخلية ومحافظ الحسابات" جاءت مرتفعة، وهذا بناء على قيم "ت" التي كانت كلها دالة إحصائيا عند مستوى الدلالة ألفا ($\alpha$=0.05) ولصالح المتوسط الحسابي لأفراد عينة الدراسة، وبناء عليه يمكن القول بأن فرضية الدراسة القائلة بـ: هناك علاقة تكاملية بين مهنة المراجعة الداخلية ومحافظ الحسابات " قد تحققت.

## المطلب الثالث: عرض وتحليل نتائج الفرضية الثالثة.

**الفرضية الجزئية الثالثة:** "تساهم المراجعة الداخلية ومحافظ الحسابات في الحد من الفساد المالي"، وبعد المعالجة الإحصائية تم التواصل إلى النتيجة التالية:

**الجدول رقم (11): يمثل المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية وقيم اختبار الدلالة t الخاصة بالمحور الثالث.**

| الأسئلة | حجم العينة | المتوسط الحسابي | الانحراف المعياري | المتوسط الفرضي | الفرق بين المتوسط الحسابي و المتوسط الفرضي | t | درجة الحرية | مستوى الدلالة | القرار |
|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|
| 1 | 35 | 4.31 | 0.993 | 03 | 1.314 | 7.828 | 30 | 0.00 | دال |
| 2 | 35 | 4.49 | 0.562 | 03 | 1.486 | 15.637 | 30 | 0.00 | دال |
| 3 | 35 | 4.46 | 0.701 | 03 | 1.457 | 12.306 | 30 | 0.00 | دال |
| 4 | 35 | 4.29 | 0.926 | 03 | 1.286 | 8.216 | 30 | 0.00 | دال |
| 5 | 35 | 4.17 | 0.785 | 03 | 1.171 | 8.824 | 30 | 0.00 | دال |
| 6 | 35 | 3.94 | 0.906 | 03 | 0.943 | 6.159 | 30 | 0.00 | دال |
| 7 | 35 | 4.00 | 0.767 | 03 | 1.000 | 7.714 | 30 | 0.00 | دال |

**المصدر:** من إعداد الطلبة بناءا على مخرجات (spss 21).

**شكل رقم(8): يمثل المتوسطات الحسابية والمتوسطات الفرضية الخاصة بالمحور الثالث.**

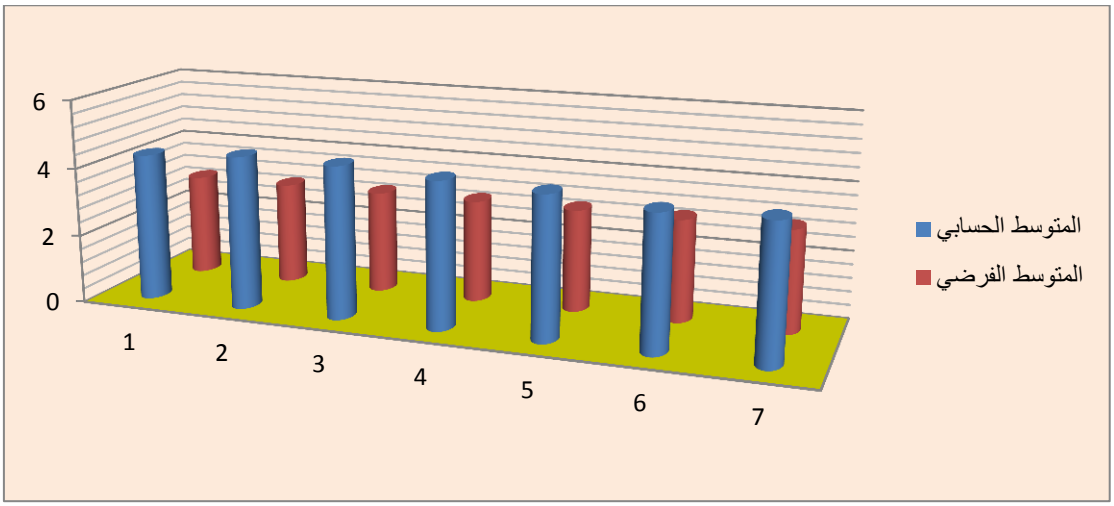


**المصدر**: من إعداد الطلبة اعتمادا على (Excel).

من خلال الجدول رقم (11) والشكل رقم (8) أعلاه وبالنظر إلى المتوسطات الحسابية لأفراد عينة الدارسة على المحور الأول والتي جاءت كما يلي، السؤال الأول بمتوسط بلغ (4.31)، يليه السؤال الثاني بمتوسط قدر بـ (4.49)، أما السؤال الثالث فقد بلغ متوسطه (4.46)، في حين السؤال الرابع قدر متوسطه بـ(4.29)، أما السؤال الخامس فقد بلغ متوسطه (4.17) وقد قدر متوسط السؤال السادس بـ (3.94) وأخيرا متوسط السؤال السابع والذي قدر بـ(4.00).

يتبيّن من خلال الجدول (11) أن جميع المتوسطات الحسابية لأسئلة المحور"تساهم المراجعة الداخلية ومحافظة الحسابات في الحد من الفساد المالي" جاءت مرتفعة، وهذا بناء على قيم "t" التي كانت كلها دالة إحصائيا عند مستوى الدلالة ألفا ($\alpha$=0.05)، ولصالح المتوسط الحسابي لأفراد عينة الدراسة، وبناء عليه يمكن القول بأن فرضية الدراسة القائلة بـ: تسهم المراجعة الداخلية ومحافظ الحسابات في الحد من الفساد المالي" قد تحققت.

## خلاصة الفصل:

تم في هذا الفصل **القيام** بدراسة ميدانية من خلال طرح استبيان والإجابة عليه حيث وزع على عينة الدراسة، حيث شملت الدراسة المحاسبين، ومحافظي الحسابات على مستوى ولاية المسيلة وأساتذة الجامعين بجامعة المسيلة وهذا على اختلاف أعمارهم وخبراتهم ومؤهلاتهم، وقد قسم هذا الاستبيان إلى ثلاثة محاور أساسية وتم توزيع أسئلة المحاور على كل من له علاقة بالموضوع محل الدراسة، وبعد تفريغ الاستبيان تمت المعالجة الإحصائية للبيانات التي تمثل إجابات آراء العينة، وتمت دراسة وتحليل نتائج البرامج الإحصائية المستعملة وتمت في إطار برنامجي الحزمة الإحصائية (spss21) وكذا برنامج Excel وقد تم اختبار الفرضيات، وفي الأخير تم التوصل إلى النتائج النهائية والمتمثلة في قبول الفرضيات الثلاثة واتضح لنا وجود علاقة تكاملية بين المراجعة الداخلية وبين محافظ الحسابات، ويستفيد كل طرف منهما من عمل الآخر ومساهمتهما في الكشف والحد من الفساد المالي.

# الخاتمة

## الخاتمة

بعد تناولنا لهذا الموضوع المعنون بالعلاقة التكاملية بين المراجعة الداخلية ومهنة محافظة الحسابات ودورها في الحد من الفساد المالي، واستنادا إلى الدراسة النظرية وتحليل بيانات الدراسة الميدانية، توصلنا إلى مجموعة من النتائج التي يمكن بواسطتها الإجابة على الإشكالية العامة، الأسئلة الفرعية واختبار صحة الفرضيات من عدمها.

### عرض نتائج البحث:

**أولا ـــ اختبار الفرضيات.**

من خلال الدراسة الميدانية والتي تمت بتوزيع استبيان والذي تم تحليله عن طريق برنامج (spss 21)، وبعد اختبار الفرضيات توصلنا إلى النتائج التالية:

الفرضية الأولى: والتي تمثلت في أن تنطلق عملية المراجعة التي يقوم بها محافظ الحسابات من عمل المراجعة الداخلية فقد تحقق صحتها، وهذا يعني أن للمراجعة الداخلية دور فعال في تسهيل عمل محافظ الحسابات وذلك بأن يقوم بتقييم نظام الرقابة الداخلية ويتأكد بأن المراجع الداخلي يتمتع بالمؤهلات والاستقلالية المطلوبتان.

وفيما يتعلق بالفرضية الثانية التي مفادها بأن هناك عملية تكاملية بين المراجعة الداخلية ومهنة محافظة الحسابات فهي كذلك تحققت وثبت صحتها، فعمل محافظ حسابات مكمل لعمل المراجع الداخلي.

أما الفرضية الأخيرة التي تمثلت في أن تساهم المراجعة الداخلية ومحافظ الحسابات في الحد من الفساد المالي فقد تحقق صحتها، فهنا تظهر العلاقة التكاملية بين مهنة المراجعة الداخلية ومهنة محافظة الحسابات دورها في الحد من الفساد المالي والمتمثل في اكتشاف التلاعب والاختلاس والغش والاحتيال وإظهارها في التقارير، فهما يعتبران من أهم الوسائل الرقابية للحد من الفساد المالي.

**ثانيا ـــ نتائج البحث.**

لقد توصلنا إلى مجموعة من النتائج التي يمكن تقسيمها إلى جانبين الجانب النظري والجانب التطبيقي:

**أ ـــ نتائج الجانب النظري:** توصلنا في دراستنا النظرية إلى جملة من النتائج وهي على النحو التالي:

1. إلزام المؤسسة بتطبيق المراجعة باعتبارها وسيلة من وسائل الرقابة سواء كانت داخلية أو خارجية، سيقلل من تعرض المؤسسة للمخاطر الناجمة عن حالات الفساد المالي.

2. ضرورة توفر المقومات اللازمة في كل من المراجع الداخلي والمراجع الخارجي من مؤهلات علمية وعملية والخبرة المالية والمحاسبية، والتي تعتبر الجوهر الرئيسي لتجاوز كل أشكال الفساد المالي التي تقع فيها المؤسسة.
3. استقلالية محافظ الحسابات من العوامل التي تؤدي إلى جودة المراجعة، وعدم تدخله في شؤون تسيير وإدارة المؤسسة محل المراجعة.
4. المراجعة الداخلية تعمل على تقييم ومراقبة كافة الأنشطة المحاسبية والمالية والتحقق من تنفيذ واحترام جميع إجراءات الضبط الداخلي للمؤسسة، أما المراجعة الخارجية جاءت لفحص ومراقبة القوائم المالية للتأكد من مدى صدق وشرعية تلك المعلومات، وإعطاء الرأي الفني المحايد بغرض خدمة الأطراف الخارجية للمؤسسة.
5. التكامل بين المراجعة الداخلية ومحافظ الحسابات وتضافر جهودهما في مواجهة الفساد المالي، يعزز ثقة الأطراف الخارجية في الاعتماد على مخرجاتهم في اتخاذ قراراتهم.
6. حدوث الفساد المالي يرجع إلى أسباب أخلاقية.

**ب ــ نتائج الجانب التطبيقي:** من أهم النتائج التي توصلنا إليها حول الدراسة الميدانية ما يلي:

1. أن التكامل بين عمل المراجع الداخلي والمراجع الخارجي يقلل من الجهود المتكررة ويزيد مصداقية وعدالة النتائج المحققة، الأمر الذي يؤدي إلى التقليل من الفساد المالي.
2. قيام المراجعة الداخلية ومحافظ الحسابات بتنفيذ مهامهما ومسؤوليتهما يؤدي إلى تخفيض الحالات والمخالفات الغير القانونية مما يساعد على مواجهة الفساد المالي.
3. أوضحت الدراسة أن هناك علاقة ارتباط قوية بين عمل المراجعة الداخلية ومحافظ الحسابات.
4. أوضحت الدراسة أنه لا توجد فروقات ذات دلالة إحصائية بين آراء أفراد عينة الدراسة، حول دور المراجعة الداخلية ومحافظ الحسابات كأحد آليات الرقابة للحد من الفساد المالي.
5. أكدت الدراسة أن المراجعة الداخلية ومحافظ الحسابات تساهم بدرجة كبيرة في مواجهة الفساد المالي.

**ثالثا ــ التوصيات:**

من خلال النتائج المتوصل إليها يمكن طرح التوصيات التالية:

1. توظيف مراجعين داخليين لكل مؤسسة يكون بشكل إجباري مما يساعد محافظي الحسابات على الأداء الجيد.

2. اهتمام المؤسسات لإدارة المراجعة الداخلية، وضرورة عقد وبشكل مستمر دورات تدريبية لتدعيم وتنمية القدرات الفنية والمالية والسلوكية والمحاسبية باستمرار بهدف الوصول إلى أفضل النتائج.
3. ضرورة وجود محافظ الحسابات مستقل بأتعاب المؤسسة، وأن يكون دائما على علم أنه المسئول الأول عن نتائج عمله حتى ولو لم يعتمد في ذلك على عمل المراجع الداخلي.
4. ضرورة التنسيق والتعاون المستمر بين المراجع الداخلي ومحافظ الحسابات للكشف عن حالات الفساد المالي.
5. رفع مستوى الوعي الديني والفكر الاقتصادي والاجتماعي واعتبار محاربة الفساد المالي واجب أخلاقي يقع على عاتق الجميع كل حسب موقعه، لأن المجتمع يساهم بشكل فعال في الحد من الفساد المالي.
6. وضع قوانين صارمة بحق مرتكبي الفساد المالي.

# قائمة المراجع

## قائمة المراجع:

### أولا ـ الكتب:


1. بوتين محمد، **مراجعة ومراقبة الحسابات من النظرية إلى التطبيق**، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1999.
2. جربوع يوسف محمد، **مراجعة الحسابات بين النظرية والتطبيق**، الطبعة الأولى، مؤسسة وراق للنشر والتوزيع،عمان، 2008.
3. حجازى وجدى حامد، **أصول المراجعة الداخلية ـ مدخل عملي تطبيقي**، دار التعليم الجامعي، الإسكندرية، مصر، 2010.
4. طواهر محمد التهامي ومسعود صديقي، **المراجعة وتدقيق الحسابات ـ الإطار النظري والممارسة التطبيقية**، ديوان المطبوعات الجامعية، الطبعة الثالثة، الجزائر، 2006.
5. محمد الصحن عبد الفتاح وآخرون، **الرقابة والمراجعة الداخلية الحديثة**، الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر، 2005.
6. محمد الصحن عبد الفتاح وفتحي رزقي السوافيري، **الرقابة والمراجعة الداخلية**، الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر، 2004.
7. مسعود صديقي وأحمد نقاز، **المراجعة الداخلية**، الطبعة الأولى، بدون دار نشر، الجزائر، 2010.
8. سرايا محمد السيد، **أصول وقواعد المراجعة والتدقيق الشامل ـ الإطار النظري المعايير والقواعد، مشاكل التطبيق العملي**، المكتبة الجامعية الحديثة، مصر، 2007.
9. عبد العظيم حمدي، **عولمة الفساد وفساد العولمة**، الطبعة الأولى، الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر، 2006.
10. عمورة عمارة، **الوجيز في شرح القانون التجاري الجزائري**، دار المعرفة، الجزائر، 2000.
11. الشمري هاشم وإيثار الفتلي، **الفساد الإداري والمالي وآثاره الاقتصادية والاجتماعية**، دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، عمان، 2011.
12. توفيق سواد زاهرة، **مراجعة الحسابات والتدقيق**، الطبعة الأولى، دار الراية للنشر والتوزيع، عمان، 2009.


### ثانيا ـ المذكرات والرسائل الجامعية:


1. بن يحيى عبد الوهاب، **أهمية تحقيق التكامل بين المراجعة الخارجية والداخلية في المؤسسة**، مذكرة ماستر، محاسبة وتدقيق، جامعة جامعة محمد بوضياف، المسيلة، الجزائر، 2015.
2. بن رابح بلال، **تقييم دور المراجع الداخلي في تحسين نظام الرقابة الداخلية في المؤسسات الاقتصادية**، مذكرة ماجستير، محاسبة، جامعة بومرداس، الجزائر، 2015.

3. العناق مراد، **دور محافظ الحسابات في الحد من الفساد المالي**، مذكرة ماستر، محاسبة وتدقيق، جامعة محمد بوضياف، المسيلة،الجزائر، 2014.
4. سعيد أبو سرعة عبد السلام عبد الله، **التكامل بين المراجعة الداخلية والمراجعة الخارجية**، رسالة ماجستير، كلية العلوم التجارية، قسم محاسبة وتدقيق، جامعة الجزائر، الجزائر، 2010.
5. خيضر الكروي أسعد جاسم، **دور نظام الرقابة الداخلية في تشخيص حالات الفساد المالي**، دراسة ميدانية على الشركات الصناعية المدرجة في شركة عمان، رسالة ماجستير، كلية الأعمال، قسم المحاسبة والتمويل، جامعة الشرق الأوسط، الأردن، 2015.

**ثالثا ـ الملتقيات:**

1. خميسي بن رجم محمد، **الفساد المالي والإداري: مدخل لظاهرة غسيل الأموال وانتشارها، الملتقى الوطني: حوكمة الشركات كآلية للحد من الفساد المالي والإداري**، جامعة محمد خيضر ـ بسكرة، الجزائر، 07/06 ماي 2012.
2. رقية حساني وآخرون: آليات حوكم الشركات ودورها في الحد من الفساد المالي، **الملتقى الوطني: حوكمة الشركات كآلية للحد من الفساد المالي والإداري**، مخبر مالية بنوك وإدارة أعمال، الجزائر، 07/06 ماي 2012.

**رابعا ـ المحاضرات الجامعية:**

**1.** حيرش أحمد، **محاضرة بعنوان: حقوق وواجبات محافظ الحسابات، تدقيق ومحافظ حسابات**، علوم تجارية، جامعة محمد بوضياف، المسيلة، الجزائر، 2017/2016.

**خامسا ـ القوانين:**

1. الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، القانون التجاري، مطبوعات بيرتي، الجزائر،2007.
2. الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد2، السنة الخامسة والعشرون، قانون رقم 88 ـ 01، الصادرة بتاريخ 12 جانفي 1988م.
3. الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، قانون رقم 91 ـ 1991، العدد20، المادة 34.
4. الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، قانون رقم 10 ـ 01 المؤرخ في 29 جويلية 2010، العدد 42، المادة 8.
5. الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، قانون رقم 10 ـ 01 المؤرخ في 29 جويلية 2010، العدد 25.

# قائمة الملاحق

جامعة محمد بوضياف المسيلة

كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير

قسم العلوم التجارية

تخصص: محاسبة وتدقيق

الاستيـــــــــــــــــــان

قائمة بأسماء المحكمين:

| الرقم | الاسم واللقب | الجامعة | الرتبة |
|---|---|---|---|
| 01 | القري عبد الرحمان | جامعة المسيلة | أستاذ مساعد ـــ أ ـــــ |
| 02 | بدروني عيسى | جامعة المسيلة | أستاذ محاضر ـــــ ب ـــ |
| 03 | ختيم محمد العيد | جامعة المسيلة | أستاذ مساعد ـــ أ ـــ |
| 04 | سعيدي يحيى | جامعة المسيلة | أستاذ تعليم عالي |
| 05 | سبتي إسماعيل | جامعة المسيلة | أستاذ مساعد ـــ ب ـــ |
| 06 | بلعجوز الحسين | جامعة المسيلة | أستاذ محاضر ـــ أ ـــ |

جامعة المسيلة

كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير

قسم العلوم التجارية

استبيان

تحية طيبة وبعد:

في إطار التحضير لمذكرة التخرج التي تندرج ضمن متطلبات الحصول على شهادة الماستر أكاديمي في العلوم التجارية: محاسبة وتدقيق، يقوم الطالبان بإعداد مذكرة بعنوان :

" العلاقة التكاملية لمهنة المراجعة الداخلية ومهنة محافظة الحسابات في الحد من الفساد المالي "

يسرني أن أضع بين أيديكم هذا الاستبيان بهدف الحصول على آرائكم حول ما تضمنه من فقرات.

كما نرجو من سيادتكم الإجابة بدقة وموضوعية على الأسئلة، علما أن إجاباتكم ستحظى بالسرية التامة ولن تستخدم إلا في أغراض البحث العلمي.

في الأخير نشكركم مسبقا على تعاونكم ومساهمتكم في هذه المذكرة.

الطالب: حويش فيصل إشراف: د القري عبد الرحمن

الطالبة: درقام رزيقة

2017 - 2016

معلومات عامة عن عينة الدراسة:

| | | | | |
|---|---|---|---|---|
| الجنس | ذكر ..... | | أنثى ..... | |
| العمر | أقل من 30 سنة ..... | | من 30 إلى 40 سنة ..... | |
| | من 41 إلى 50 سنة ..... | | أكبر من 50 سنة ..... | |
| المؤهل العلمي | ليسانس ..... | | ماجستير..... | |
| | دكتوراه ..... | | شهادة مهنية..... | |
| الخبرة المهنية | أقل من 5 سنوات ..... | | من 5 إلى 10 سنوات ..... | |
| | من 11 إلى 15 سنة ..... | | أكثر من 15 سنة ..... | |
| الوظيفة الحالية | محاسب معتمد ..... | | محافظ حسابات..... | |
| | خبير محاسبي ..... | | أخرى ..... | |

## المحور الأول: عمل المراجع الخارجي أساسه عمل المراجع الداخلي.

| العبـــــــارات | موافق بشدة | موافق | محايد | غير موافق | غير موافق بشدة |
|---|---|---|---|---|---|
| 1. تهتم المؤسسات الاقتصادية الجزائرية بالمراجعة الداخلية ضمن هيكلها التنظيمي | | | | | |
| 2. المراجعة الداخلية من بين الوظائف الأساسية في المؤسسات الاقتصادية الجزائرية | | | | | |
| 3. يتمتع المراجع الداخلي في المؤسسات الاقتصادية بالاستقلالية والموضوعية | | | | | |
| 4. تعتمد الإدارة على تقارير المراجع الداخلي في اتخاذ القرارات | | | | | |
| 5. تتوفر في المراجع الداخلي بالمؤسسات الاقتصادية الجزائرية المؤهلات والخبرة المطلوبة لأداء مهامه | | | | | |
| 6. يقوم المراجع الداخلي بتدقيق كل الأحداث المالية والغير مالية داخل المؤسسات الاقتصادية الجزائرية | | | | | |
| 7. يعتمد محافظ الحسابات على عمل المراجع الداخلي عندما يتأكد أن المراجع الداخلي يتمتع بالمؤهلات المطلوبة والاستقلالية | | | | | |
| 8. يساهم عمل المراجعة الداخلية في اختصار وقت وتكلفة عملية المراجعة التي يقوم بها محافظ الحسابات | | | | | |

## المحور الثاني: العلاقة التكاملية بين مهنة المراجعة الداخلية ومحافظ الحسابات

| العبـــــــارات | موافق بشدة | موافق | محايد | غير موافق | غير موافق بشدة |
|---|---|---|---|---|---|
| 1. عمل المراجع الداخلي يشبه عمل محافظ الحسابات في الإجراءات والتخطيط | | | | | |
| 2. كل من المراجع الداخلي ومحافظ الحسابات يقوم باحترام المعايير التي تحكم مهنة المراجعة | | | | | |
| 3. يعتبر عمل محافظ الحسابات مكمل لعمل المراجع الداخلي | | | | | |
| 4. توجد اتصالات بين المراجع الداخلي ومحافظ الحسابات | | | | | |
| 5. وجود علاقة تكامل بين المراجعة الداخلية ومحافظ حسابات يسهل عملية المراجعة ويمنع التكرار والازدواجية في العمل | | | | | |
| 6. اعتماد المراجع الداخلي على توجيهات محافظ الحسابات يقوي نظام الرقابة الداخلية بالمؤسسة | | | | | |
| 7. يستفيد المراجع الداخلي من خبرة محافظ الحسابات ويعمل دائما على استشارته | | | | | |

المحور الثالث: **تساهم المراجعة الداخلية ومحافظ الحسابات في الحد من الفساد المالي.**

| العبـــــارات | موافق بشدة | موافق | محايد | غير موافق | غير موافق بشدة |
|---|---|---|---|---|---|
| 1. ضعف الأجهزة الرقابية بالمؤسسات الاقتصادية أهم أسباب انتشار ممارسات الفساد المالي | | | | | |
| 2. تعتبر المراجعة الداخلية ومحافظ الحسابات أهم الوسائل الرقابية المساهمة في الحد من الفساد المالي | | | | | |
| 3. يعمل كل من المراجع الداخلي ومحافظ الحسابات على اكتشاف الاحتيال والغش .... التي تؤثر على مصداقية وعدالة القوائم المالية | | | | | |
| 4. يتحمل المراجع الداخلي ومحافظ الحسابات المسؤولية عن حماية أموال المؤسسة | | | | | |
| 5. التكامل وعلاقات التعاون بين المراجع الداخلي ومحافظ الحسابات من شأنه زيادة فرص اكتشاف ممارسات الفساد المالي | | | | | |
| 6. تتضمن تقارير كل من المراجع الداخلي ومحافظ الحسابات الإشارة إلى كل أشكال الفساد المالي التي تم اكتشافها | | | | | |
| 7. مناقشة المراجع الداخلي ومحافظ الحسابات لأشكال الفساد المالي وكيفية اكتشافها تسهم في الحد من الفساد المالي | | | | | |

## الملحق 3: مخرجات برنامج الحزمة الإحصائية (Spss 21)

**جنس المبحوث**

| Valid | Frequency | Percent | Valid Percent | Cumulative Percent |
|---|---|---|---|---|
| ذكر | 30 | 85,7 | 85,7 | 85,7 |
| أنثى | 5 | 14,3 | 14,3 | 100,0 |
| Total | 35 | 100,0 | 100,0 | |

**سن المبحوث**

| Valid | Frequency | Percent | Valid Percent | Cumulative Percent |
|---|---|---|---|---|
| أقل من 30 سنة | 9 | 25,7 | 25,7 | 25,7 |
| من 30 إلى 40 سنة | 13 | 37,1 | 37,1 | 62,9 |
| من 41 إلى 50 سنة | 7 | 20,0 | 20,0 | 82,9 |
| أكبر من 50 سنة | 6 | 17,1 | 17,1 | 100,0 |
| Total | 35 | 100,0 | 100,0 | |

**المؤهل العلمي للمبحوث**

| Valid | Frequency | Percent | Valid Percent | Cumulative Percent |
|---|---|---|---|---|
| ليسانس | 17 | 48,6 | 48,6 | 48,6 |
| ماجستير | 7 | 20,0 | 20,0 | 68,6 |
| دكتوراه | 7 | 20,0 | 20,0 | 88,6 |
| شهادة مهنية | 4 | 11,4 | 11,4 | 100,0 |
| Total | 35 | 100,0 | 100,0 | |

**الخبرة المهنية للمبحوث**

| Valid | Frequency | Percent | Valid Percent | Cumulative Percent |
|---|---|---|---|---|
| أقل من 5 سنوات | 11 | 31,4 | 31,4 | 31,4 |
| من 5 إلى 10 سنوات | 8 | 22,9 | 22,9 | 54,3 |
| من 11 إلى 15 سنة | 6 | 17,1 | 17,1 | 71,4 |
| أكثر من 15 سنة | 10 | 28,6 | 28,6 | 100,0 |
| Total | 35 | 100,0 | 100,0 | |

**الوظيفة الحالية**

| Valid | Frequency | Percent | Valid Percent | Cumulative Percent |
|---|---|---|---|---|
| محاسب معتمد | 5 | 14,3 | 14,3 | 14,3 |
| محافظ حسابات | 15 | 42,9 | 42,9 | 57,1 |
| خبير محاسب | 1 | 2,9 | 2,9 | 60,0 |
| أخرى | 14 | 40,0 | 40,0 | 100,0 |
| Total | 35 | 100,0 | 100,0 | |

**Statistiques sur échantillon unique**

| | N | Moyenne | Ecart-type | Erreur standard moyenne |
|---|---|---|---|---|
| تهتم المؤسسات الاقتصادية الجزائرية بالمراجعة الداخلية ضمن هيكلها التنظيمي | 35 | 3.60 | 1.035 | .175 |
| المراجعة الداخلية من بين الوظائف الأساسية في المؤسسات الاقتصادية الجزائرية | 35 | 3.86 | .912 | .154 |
| يتمتع المراجع الداخلي في المؤسسات الاقتصادية بالاستقلالية والموضوعية | 35 | 2.86 | 1.004 | .170 |
| .تعتمد الإدارة على تقارير المراجع الداخلي في اتخاذ القرارات | 35 | 3.43 | .917 | .155 |
| تتوفر في المراجع الداخلي بالمؤسسات الاقتصادية الجزائرية المؤهلات والخبرة المطلوبة لأداء مهامه | 35 | 3.80 | 1.208 | .204 |
| يقوم المراجع الداخلي بتدقيق كل الأحداث المالية داخل المؤسسات الاقتصادية الجزائرية | 35 | 3.83 | 1.098 | .186 |
| يعتمد محافظ الحسابات على عمل المراجع الداخلي عندما يتأكد أن المراجع الداخلي يتمتع بالمؤهلات المطلوبة والاستقلالية | 35 | 3.76 | .987 | .169 |
| يساهم عمل المراجعة الداخلية في اختصار وقت وتقليل تكلفة إجراءات عملية المراجعة التي يقوم بها محافظ الحسابات | 35 | 3.83 | .923 | .156 |

**Test sur échantillon unique**

| | Valeur du test = 3 | | | | | |
|---|---|---|---|---|---|---|
| | t | ddl | Sig. (bilatérale) | Différence moyenne | Intervalle de confiance 95% de la différence | |
| | | | | | Inférieure | Supérieure |
| تهتم المؤسسات الاقتصادية الجزائرية بالمراجعة الداخلية ضمن هيكلها التنظيمي | 3.431 | 34 | .002 | .600 | .24 | .96 |
| المراجعة الداخلية من بين الوظائف الأساسية في المؤسسات الاقتصادية الجزائرية | 5.560 | 34 | .000 | .857 | .54 | 1.17 |
| يتمتع المراجع الداخلي في المؤسسات الاقتصادية بالاستقلالية والموضوعية | -.842- | 34 | .406 | -.143- | -.49- | .20 |
| .تعتمد الإدارة على تقارير المراجع الداخلي في اتخاذ القرارات | 2.766 | 34 | .009 | .429 | .11 | .74 |
| تتوفر فى المراجع الداخلى بالمؤسسات الاقتصادية الجزائرية المؤهلات والخبرة المطلوبة لأداء مهامه | 3.919 | 34 | .000 | .800 | .39 | 1.21 |
| يقوم المراجع الداخلي بتدقيق كل الأحداث المالية داخل المؤسسات الاقتصادية الجزائرية | 4.465 | 34 | .000 | .829 | .45 | 1.21 |
| يعتمد محافظ الحسابات على عمل المراجع الداخلي عندما يتأكد أن المراجع الداخلي يتمتع بالمؤهلات المطلوبة والاستقلالية | 4.520 | 33 | .000 | .765 | .42 | 1.11 |
| يساهم عمل المراجعة الداخلية في اختصار وقت وتقليل تكلفة إجراءات عملية المراجعة التي يقوم بها محافظ الحسابات | 5.310 | 34 | .000 | .829 | .51 | 1.15 |

**Statistiques sur échantillon unique**

| | N | Moyenne | Ecart-type | Erreur standard moyenne |
|---|---|---|---|---|
| عمل المراجع الداخلي يشبه عمل محافظ الحسابات في الإجراءات والتخطيط | 35 | 3.43 | 1.119 | .189 |
| كل من المراجع الداخلي ومحافظ الحسابات يقوم باحترام المعايير التي تحكم مهنة المراجعة | 35 | 4.17 | .785 | .133 |
| يعتبر عمل محافظ الحسابات مكمل لعمل المراجع الداخلي | 35 | 3.49 | .919 | .155 |
| توجد اتصالات بين المراجع الداخلي ومحافظ الحسابات | 35 | 3.91 | .981 | .166 |
| وجود علاقة تكامل بين المراجعة الداخلية ومحافظ حسابات يسهل عملية المراجعة ويمنع التكرار والازدواجية في العمل | 35 | 4.26 | .817 | .138 |
| اعتماد المراجع الداخلي على توجيهات محافظ الحسابات يقوي نظام الرقابة الداخلية بالمؤسسة | 35 | 4.29 | .622 | .105 |
| .يستفيد المراجع الداخلي من خبرة محافظ الحسابات ويعمل دائما على استشارته | 35 | 4.03 | 1.014 | .171 |

**Statistiques sur échantillon unique**

| | N | Moyenne | Ecart-type | Erreur standard moyenne |
|---|---|---|---|---|
| ضعف الأجهزة الرقابية بالمؤسسات الاقتصادية أهم أسباب انتشار ممارسات الفساد المالي | 35 | 4.31 | .993 | .168 |
| تعتبر المراجعة الداخلية ومحافظة الحسابات أهم الوسائل الرقابية المساهمة في الحد من الفساد المالي | 35 | 4.49 | .562 | .095 |
| يعمل كل من المراجع الداخلي ومحافظ الحسابات على اكتشاف الاحتيال والغش .... التي تؤثر على مصداقية وعدالة القوائم المالية | 35 | 4.46 | .701 | .118 |
| يتحمل المراجع الداخلي ومحافظ الحسابات المسؤولية عن حماية أموال المؤسسة | 35 | 4.29 | .926 | .156 |
| التكامل وعلاقات التعاون بين المراجع الداخلي ومحافظ الحسابات من شأنه زيادة فرص اكتشاف ممارسات الفساد المالي | 35 | 4.17 | .785 | .133 |
| تتضمن تقارير كل من المراجع الداخلي ومحافظ الحسابات الإشارة إلى كل أشكال الفساد المالي التي تم اكتشافها | 35 | 3.94 | .906 | .153 |
| مناقشة المراجع الداخلي ومحافظ الحسابات لأشكال الفساد المالي وكيفية اكتشافها تسهم في الحد من الفساد المالي | 35 | 4.00 | .767 | .130 |

**Test sur échantillon unique**

| | Valeur du test = 3 | | | | | |
|---|---|---|---|---|---|---|
| | t | ddl | Sig. (bilatérale) | Différence moyenne | Intervalle de confiance 95% de la différence | |
| | | | | | Inférieure | Supérieure |
| ضعف الأجهزة الرقابية بالمؤسسات الاقتصادية أهم أسباب انتشار ممارسات الفساد المالي | 7.828 | 34 | .000 | 1.314 | .97 | 1.66 |
| تعتبر المراجعة الداخلية ومحافظة الحسابات أهم الوسائل الرقابية المساهمة في الحد من الفساد المالي | 15.637 | 34 | .000 | 1.486 | 1.29 | 1.68 |
| يعمل كل من المراجع الداخلي ومحافظ الحسابات على اكتشاف الاحتيال والغش ....التي تؤثر على مصداقية وعدالة القوائم المالية | 12.306 | 34 | .000 | 1.457 | 1.22 | 1.70 |
| يتحمل المراجع الداخلي ومحافظ الحسابات المسؤولية عن حماية أموال المؤسسة | 8.216 | 34 | .000 | 1.286 | .97 | 1.60 |
| التكامل وعلاقات التعاون بين المراجع الداخلي ومحافظ الحسابات من شأنه زيادة فرص اكتشاف ممارسات الفساد المالي | 8.824 | 34 | .000 | 1.171 | .90 | 1.44 |
| تتضمن تقارير كل من المراجع الداخلي ومحافظ الحسابات الإشارة إلى كل أشكال الفساد المالي التي تم اكتشافها | 6.159 | 34 | .000 | .943 | .63 | 1.25 |
| مناقشة المراجع الداخلي ومحافظ الحسابات لأشكال الفساد المالي وكيفية اكتشافها تسهم في الحد من الفساد المالي | 7.714 | 34 | .000 | 1.000 | .74 | 1.26 |

تم بحمد الله

**الملخص:**

هدفت هذه الدراسة إلى إظهار دور العلاقة التكاملية بين المراجعة الداخلية ومهنة محافظ الحسابات في الحد من الفساد المالي من خلال دراسة نظرية وتطبيقية، حيث شملت الدراسة النظرية مفهوم المراجعة الداخلية وأنواعها وأهميتها وأهدافها، وكذا محافظ الحسابات وشروط ممارسته لهذه المهنة والتطرق إلى حقوقه وواجباته والى مسؤولياته من أجل توضيح العلاقة بينهما لمحاربة الفساد المالي والتخفيف منه لحماية الأطراف ذات الصلة.

أما الجانب التطبيقي فكان عبارة عن استبيان وزع على عينة شملت محاسبين، محافظي الحسابات وأساتذة جامعين من أجل تحديد مدى استفادة كل من المراجعة الداخلية ومحافظ الحسابات من عمل الآخر وأن هناك علاقة تكاملية فيما بينها بإضافة إلى مجهوداتهما في الساهمة في الحد من الفساد المالي في المؤسسة.

**الكلمات المفتاحية:** المراجعة الداخلية، محافظ الحسابات ( المراجع الخارجي)، الفساد المالي.

**Abstract :**

This study aims to show the integrative relationship between the internal revision and the accounts governers in reducing the financial corruption throught a theoritical and practical study. The theoritical study is mainly about what is the internal revision, its types, its importance, and its goals to be achieved. In addition to that, this part gives the right definition to the account governers and the conditions to their work, their rights and duties, and their responsibilities to clarify the relationship between them to fight the financial corruption.

On the other hand, the practical part is a questionnaire distributed among different classes in society, professors, governors, to select to which extent both the internal revision and account governor are benificial to each other. Moreover their relationship to reduce the financial corruption in companies.

**Key words :** Internal Revision, The Account Governor, Financial Corruption.